وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم لاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

مذكرة مقدمة ضمن م تر في علوم التسيير

العنوان:

دور الرقابة المالية في تحقيق التنمية المحلية

دراسة حالة حول بلدية الحويطة – الأغواط

إعدادا الطالبتين:

- إيمان بوخاري
- سعاد غريبي

تحت إشراف:

- د. عبد القادر قرادي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
- د. بوجلال أحمد	أستاذ	رئيسا
- د. قرادي عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا
- د. نور الدين هناء	أستاذ مساعد "أ"	ممتحنا

السنة الدراسية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ صدق الله العظيم

سورة ابراهيم الآية (7)

نشكر الله عز وجل على تمام المنة علينا وتوفيفنا في إنهاء هذا العمل ونرجو من الله أن يسدد خطانا ويوفقنتا لما يحبه ويرضاه.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الأستاذ الفاضل قرادي عبدالقادر الذي وافق على الإشراف على عملنا هذا وعلى كل ما قدمه لنا من إرشادات وتوجاهات قيمة ساعدتنا في تذليل الصعاب وعلى إنهاء العمل.

كما لا ننسى بالشكر والتقدير كل من ساعدنا من أساتذة في الخفاء على تقديم النصائح والنوجيهات والارشادات.

ولا ننسى بالشكر الجزيل لأعضاء اللجنة المناقشة على تفضلهم لمناقشة هذه المذكرة.

ونتمنى أخيرا التوفيق والسداد وأن تكون هذه المذكرة في المستوى المطلوب

الإهداء

واخر دعواهم ان الحمدلله رب العالمين

حمدالله الذي ماتم جهدًا وما ختم سعي إلا بفضله ماسلكنا البدايات إلا بتسييره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله فالحمدلله حبًا وشكرًا وامتنانًا الحمدلله على البدء والختام

أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي :

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي بعد الله فخري واعتزازي: أبي الغالي حفظه الله ورعاه

الى من جعل الله جنة تحت أقدامها، واحتضنتني قلبها قبل يديها وسهلت لي شدائد بدعائها، إلى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات، سر قوتي ونجاحي،: أمي حبيبتي أطال الله في عمرك بالصحة والعافية

. إلى من دامت لي أياديهم وقت ضعفي، إلى ضلعي الثابت وأمان قلبي... إخوتي(سهام _ياسين_عزالدين)

إلى خالتي وحبيبتي وركيزتي عند الشدائد مريم هامل الى الذين يبهجهم نجاحي و من كانوا عونا و سندا في هذا الطريق لاصدقاء و رفقاء السنين و اصحاب الشدائد و الازمات (بشرى بومقواس، أم الخير بن العربي (إلى أجمل صدفة من ألف إختيار صديقاتي الغاليات(سعاد غريبي _حبيبةدحماني _ سعادسمحات (وانتهت المسيرة الجامعية بخيرها وشرها فرحة مختلطة بين فرحة التخرج وحزن الوداع .اللهم لك الحمد قبل الرضا وللك الحمد ان رضيت ولك الحمد بعد الرضا .*إيمان بوخاري*

الإهداء

اهداء الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد المصطفى الامين
نحمد الله حمدا جزيلا الذي وفقنا لاتمام هذه المذكرة يشرفني ان
أهدي هاذ العمل إلى أعز ما أملك في الوجود وإلى من شربت من نبع
حنانها وطيبتها الكبيرة إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها .إلى من
وضعني في الأمام وعلمني الصواب إلى والدي العزير حفظه و رعاه الله .
إلى أمي الثانية من علمتني الصمود والأمل جدتي أطال و بارك الله في
عمرها . إلى من رزقت به سندا أخي لخضر وإلى أخي الراحل عمار تغمده
الله برحمته الواسعة . إلى جسر المحبة والعطاء مصدر قوتي من عشت
معهما أجمل لحظات حياتي أختاي عفاف ومسعودة . إلى أخواتي التي
لم تلدهن أمي إيمان بوخاري ، سعاد سمحات ، بشرى بومقواس
وحبيبة دحماني .كما لا ننسى الأساتذة الكرام الذين وقفوا إلى جانبنا في
مسار الدراسة_ .

سعاد غريبي_

ملخص الدراسة:

تعالج هذه الدراسة مساهمة الرقابة المالية في تحقيق التنمية المحلية ، وتوضيح مختلف أساليب و إجراءات الرقابة المالية و دورها في تحقيق التنمية المحلية عموما و لبلدية الحويطة على وجه الخصوص، وذلك من خلال تحليل دراسة حالة التي أجريت خلال الفترة الدراسية وتحليل المعلومات المقدمة من بلدية الحويطة ، حيث تتضمن مجموعة من المشاريع التنموية المحلية ، حيث حاولنا من خلال بحثنا هذا التعرف على واقع الرقابة المالية من خلال التطرق لدور أجهزتها المعنية بذلك ، بالإضافة الى المعوقات التي تحول دون فعاليتها، وذلك لتذليل الصعوبات ووضع الحلول الكفيلة بتغلب عليها ومعالجتها ، والعمل على تحديثها لمواكبة مختلف التطورات التي عرفتها الرقابة المالية في قطاع الحكومي والوصول بها الى تطبيق رقابة الأداء التي ترتكز على تحقيق الاقتصاد والكفاءة .ومن خلال البحث تطرقنا أيضا إلى مفاهيم حول التنمية المحلية وتعاريف لبلدية الحويطة بشكل عام ، والتنمية المحلية لبلدية الحويطة بشكل خاص ، ثم تطرقنا إلى الهيكل التنظيمي والأجهزة المكلفة بالعملية التنموية والتي كانت تتمثل في المجلس الشعبي البلدي ولجان البلدية والهيئة الإدارية والمصالح العمومية ، كما درسنا من خلال البحث إدارة المخططات التنموية من طرف البلدية والجهود التي قامت بها الدولة منذ استقلالها إلى يومنا هذا بتفعيل إلا دارة المحلية (البلدية) لتحقيق التنمية المحلية ، وذلك من خلال دعم البلدية بالوسائل المالية (التمويل) ، والسائل التقنية والفنية لدعم البلدية بالمخططات ولمعرفة أكثر عن واقع التنمية المحلية قمنا بدراسة حالة لبلدية الحويطة ، والتي عرفنا من خلالها وسائل البلدية في تحقيق التنمية المحلية ، بالإضافة إلى ذلك قمنا بصياغة مجموعة من الاقتراحات والتوصيات ، التي يمكن أن تكون حلول ناجحة للنهوض بالبلديات وجعلها أكثر فعالية في تحقيق التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية :الرقابة المالية _التنمية المحلية _البلدية الحويطة

Study summary:

This study addresses the contribution of financial control to achieving local development, and clarifies the various methods and procedures of financial control and its role in achieving local development in general and for the municipality of Al-Aouita in particular, through analyzing a case study that was conducted during the study period and analyzing the information provided by the municipality of Al-Aouita. It includes a group of local development projects, as we tried through our research to identify the reality of financial control by addressing the role of its concerned agencies, in addition to the obstacles that prevent its effectiveness, in order to overcome difficulties and develop solutions to overcome and address them, and work to modernize them to keep pace with various issues. The developments witnessed by financial oversight in the government sector and its achievement of implementing performance oversight that is based on achieving economy and efficiency. Through the research, we also touched on concepts about local development and definitions for the municipality of Al-Aouita in general, and local development for the municipality of Al-Aouita in particular. Then we touched on the organizational structure and agencies in charge of the development process, which were represented by the municipal popular council, the municipal committees, the administrative body, and the public departments. We also studied from During the research, the management of development plans by the municipality and the efforts made by the state since its independence to the present day in activating the local administration (the municipality) to achieve local development, by supporting the municipality with financial means (financing), and technical and technical means (supporting the municipality with plans). To learn more about the reality of local development, we conducted a case study of the municipality of Al-Huwaita, through which we learned about the municipality's means of achieving local development. In addition, we formulated a set of suggestions and recommendations, which could be successful solutions to advance municipalities and make them more effective in achieving local development. **Keywords**: financial control - local development - Al-Huwaita municipality

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الرقابة المالية والتنمية المحلية	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية الرقابة	**03**
المطلب الأول: نشأة الرقابة المالية	**03**
المطلب الثاني: تعريف الرقابة المالية وخصائصها	**05**
المطلب الثالث: أهداف وأهمية الرقابة المالية	**07**
المبحث الثاني: أساسيات الرقابة المالية	**10**
المطلب الأول: أنواع الرقابة المالية ومقوماتها	**10**
المطلب الثاني: أساليب تنفيذ الرقابة المالية وأجهزتها	**15**
المطلب الثالث: رقابة المراقب المالي والمحاسب العمومي	**16**
المبحث الثالث: التنمية المحلية	**22**
المطلب الأول: تعريف وأهداف التنمية المحلية	**22**
المطلب الثاني: مقومات ومبادئ التنمية المحلية	**25**
المطلب الثالث: برامج ونماذج التنمية المحلية	**28**
خلاصة الفصل	**31**
الفصل الثاني: دور الرقابة المالية في تنمية المحلية لبلدية الحويطة	
تمهيد	**34**
المبحث الأول: نبذة عامة حول بلدية الحويطة	**35**
المطلب الأول: ماهية بلدية الحويطة	**35**

المطلب الثاني: أهداف البلدية – الحويطة، الأغواط	**35**
المطلب الثالث: مهام البلدية	**36**
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للبلدية وأهم وظائفه	**37**
المبحث الثاني: نتائج المخططات البلدية للتنمية ببلدية الحويطة 2020-2023	**40**
المطلب الأول: تحضير المخطط البلدي للتنمية PCD	**40**
المطلب الثاني: مخططات البلدية للتنمية المحلية لبلدية الحويطة	**43**
المطلب الثالث: النتائج	**45**
خلاصة الفصل	**47**
الخاتمة	**48**
قائمة المصادر والمراجع	**52**
الملاحق	

مقدمة

لقد أصبح المال العام يحظى بأهمية كبيرة من الدولة لدوره الحساس في ازدهارها او اتخبطها تنمويا وخدميا واجتماعيا .فلأجل ذلك تسعى الدولة للحفاظ على المال من جميع أشكال النهب والاختلاس، من خلال دساتيرها وتشريعاتها القانونية إلى إقرار جملة من النظم، والكليات الرقابية بغرض حماية هذا المال، والسهر على إنفاقه وفقا للسياسات والبرامج والخطط المسطرة سابقا. ولتحقيق الأهداف المسطرة وجب ضرورة رقابة تعمل على سلامة تنفيذ الخطة المالية إنفاقا وإيرادا وفقا لما تقرره الميزانية .فالمشرع الجزائري قد أخذ رقابة متعددة الأوجه من داخلية إلى خارجية ومن رقابة قبيلة إلى رقابة بعدية، بحيث تم صدور عدة قوانين، منها القانون رقم 80_05 المؤرخ 10 مارس 1980 المتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من قبل مجلس المحاسبة، وكذا صدور المرسوم 80_53 المؤرخ في 01 مارس 1980 المتضمن أحداث المفتشية العامة للمالية.

ومن أجل توسيع نطاق المشاركة في التسيير وإدارة المخططات والمشاريع على مستوى المحلي وتحسين مستوى الأداء، لتحقيق أهداف التنمية المحلية. بادرت الجزائر بإصلاحات إدارية محلية كزيادة عدد المناطق الإدارية، وإعادة هيكلة البناء التنظيمي والاشرافي على الإدارة المحلية، ومنح البلدية المساعدات والاعانات المالية لها او القانونية من خلال منح الشخصية المعنوية، ووضع الإطار القانوني لها. إضافة إلى ذلك الوسائل التقنية والفنية من خلال تقديم المساعدات للبلدية في مجال التخطيط والبرامج التنموية.

فالاهتمام بمفهوم التنمية المحلية يعتبر من أهم ما تسعى إلى تحقيقه وبلوغه معظم دول العالم سواء المتقدمة منها وتلك السائرة في طريق النمو، وهذا راجع لكونها أداة تهدف إلى رفع وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرقي الاجتماعي لأفراد المجتمع المحلي، وذلك بالاعتماد على أليات وبرامج محددة ومدروسة بشكل جيد ومعمق .ويحتل موضوع التنمية مركزا مهما بين مواضيع التنمية المختلفة التي تخص الفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وبرامجا لمنظمات الدولية المختلفة.... الخ، ذلك لأنها عملية تتم وفق أسس معينة وأهداف مسطرة مسبقا وبالاعتماد على أليات وتقنيات ذات جودة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى الارتقاء إلى ما هو أفضل، مع تلبية الاحتياجات الأساسية لكل أفراد المجتمع المحلي بجهود هما لذاتية وبمساندة منا لهيئات الحكومية، لذلك يجب على كل الحكومات بما فيها الحكومة الجزائر أن تتولى لها أهمية كبيرة لدورها وأهميتها الكبيرة.

أولا: الإشكالية الأساسية

وقصد فهم الموضوع أكثر والتعمق فيه بناءًا على ما تقدم ذكره، يمكن إبراز الإشكالية الرئيسية المراد دراستها فيما يلي:

- كيف تساهم الرقابة المالية في تحقيق التنمية المحلية في بلدية الحويطة؟

ومن خلال إشكالية الدراسة يمكننا صياغة الأسئلة الفرعية كما يلي:

1- ما المقصود بالرقابة المالية وماهي الأجهزة المسؤولة عنها؟

2- فيما تتمثل التنمية المحلية ومجالاتها؟

3- هل تساهم الرقابة المالية في تحقيق التنمية المحلية في بلدية الحويطة؟

وللإجابة على التساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية

- ✓ الرقابة المالية هي أداة للتحقق من الالتزام بالقوانين والتشـريعات بتفادي الأخطاء والحفاظ على المال العام.
- ✓ التنمية المحلية عملية تهدف إلى تحقيق النمو والتطور في جميع مجالات التي تخص حياة المواطن.
- ✓ ان نجاح التنمية المحلية يرتبط بالمشـــاركة الفعالة للرقابة المالية في التحقق من الالتزام بمشروعية صرف المال العام دون تبذير واختلاس.

ثانيا: أهداف الدراسة:

نهدف من خلال معالجتنا للموضوع إلى تحقيق عدة نقاط تتمثل فيما يلي:

- إبراز دور وأهمية الرقابة المالية؛
- التعرف على طرق تطبيق الرقابة المالية في تحقيق التنمية المحلية؛
- محاولة فهم أعمق لموضوع التنمية المحلية.

رابعا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في إبراز دور الرقابة المالية في تحقيق التنمية المحلية من خلال ما تؤديه الأجهزة الرقابية في الجزائر المكلفة بالتســـيير في ترشـــيد العمومية والحفاظ على المال العام وكذألك التعرف على التنمية المحلية وأهم مجالاتها وطرق تطبيق الرقابة المالية عليها من أجل الحفاظ على الأموال.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع:

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص؛
- رغبة في التنمية المعرفة الشخصية في تسيير أموال ورقابتها؛
- رغبة في اطلاع أكثر على إجراءات تنفيذ الرقابة المالية.

سادسا: منهج الدراسة

تم الاعتماد في موضوعنا على منهج الوصفي للجزء النظري من خلال التعاريف المقدمة من الرقابة المالية والتنمية المحلية، وما تمثله من أجهزة الرقابة ودورها الحفاظ على الاموال العامة بالإضـــافة للمنهج دراسة حالة لبلدية الحويطة.

سابعا: صعوبات الدراسة :

من أهم الصعوبات التي واجهت إعداد هذا البحث نذكر منها:

- صعوبة الحصول على المعلومات من البلدية محل الدراسة؛
- نقص المراجع الحديثة التي تتناول هذا الموضوع.

ثامنا: هيكل الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى فصلين:

الفصـــل الاول :تناول الإطار النظري حول الرقابة المالية، وذلك بالتطرق الى ماهية الرقابة المالية واهدافها واهم انواعها وهيئاتها المكلفة، والتنمية المحلية ومجالات تحقيقها.

الفصل الثاني: تطرقنا لدراسة حالة لبلدية الحويطة وعرض برامج التنمية للبلدية.

الفصل الأول

الرقابة المالية والتنمية المحلية

تمهيد:

تعتبر الرقابة المالية أحد اهم الوسائل التي تهتم الدولة بها ويظهر ذلك من خلال تنوعها من حيث الشكل وزمان لتفادي التلاعبات المالية والاختلاسات وهدر وتبذير المال العام من خلال مراقبة المؤسسات والافراد.

لهذا سنتطرق في هذا الفصل الى مبحثين هما:

المبحث الاول: ماهية الرقابة المالية

المبحث الثاني: أنواع واساليب والهيئات المكلفة بالرقابة المالية

المبحث الثالث: التنمية المحلية (مجالاتها ومبادئها ومقومتها)

المبحث الاول: ماهية الرقابة المالية

تلعب الرقابة المالية دور هام في المحافظة على المال العام من أجل استخدامه بشكل عقلاني لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إنجاز العديد من المشاريع الاقتصادية، وذلك استعانة بمختلف الأجهزة، سواء كانت رقابة قبلية او بعدية.

المطلب الاول: نشأة الرقابة المالية

ترجع نشأة الرقابة المالية على المال العام الى نشأة الدولة وملكيتها وإدارتها نيابة عن الشعب مع ازدياد نشاط الدولة وتطوره وتداول أكبر للمال العام تطلب ضرورة توفر الرقابة المالية الفعالة التي تكلف المحافظة على هذا المال وحمايته من كافة اشكال النهب والتسيب ولتحقيق ذلك حرصت مختلف الشرائع القديمة والحديثة على حماية المال العام وسواء تعلق الامر بكيفية تحصيله او إنفاقه[1].

ففي مصر الفرعونية ظهرت الرقابة قبل حوالي ألف عام قبل الميلاد حيث كانت تتم عمليا للأموال والأراضي وتسجيل في سجلات خاصة بها من أجل تقدير الإيرادات والعمل على تحصيلها. أما في عهد الإمبراطورية الرومانية فقد بدأ التفكير في الرقابة المالية قبل الميلاد حيث ظهرت سنة قبل الميلاد ثلاثة وظائف هامة هي : الرقيبان المحتسبان والمحققون.

يعود الاهتمام بالرقابة المالية إلى بداية الثلاثينات وذلك مع بداية الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 1933 وما رافقها من انهيار في الشركات والمؤسسات الاقتصادية والانتكاسات التي كان لها الأثر الكبير في الدعوة للاهتمام بالأسس العلمية للإدارة، وبشكل خاص الرقابة المالية ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية سباقة في هذا المجال حيث تم إنشاء أول معهد للمراقبين الماليين فها في عام. 1930 حيث كان له مساهمات كثيرة في ترسيخ المفاهيم الأساسية للرقابة المالية تتمثل في إصدار قائمة بواجبات المراقب المالي 1932 وتحديد وظائف الرقابة المالية 1969، حيث إن قائمة واجبات المراقب المالي فقد تضمنت سبعة عشر اختصاصا رغم أنها تعرضت لانتقادات ولهذا حاول المعهد أن يصدر قائمة وظائف الرقابة المالية عام 1949 ولقد تضمنت هذه القائمة ست وظائف أساسية وهي:

1 – وضع خطة موحدة لمراقبة عمليات المنشاة من خلال المديرين المختصين.

2– قياس الأداء بالمقارنة مع المعايير المحددة مسبقا وإعداد التقارير عن نتائج العمليات وتفسيرها لجميع مستويات الإدارة.

[1] عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية في الاسلام، مطبعة الاشعاعات الفنية، مصر، 1997، ص17.

3- إعداد تقارير عن مدى صلاحية أهداف المنشاة وفاعلية السياسات والهيكل التنظيمي.

4- أعداد التقارير اللازمة للأجهزة الحكومية

5- تحليل وتقييم أثر العوامل الخارجية على تحقيق أهداف المنشاة وإعداد التقارير عن ذلك.

نشأة الرقابة المالية ترجع إلى نشأة الدولة وملكيتها للمال العام وإدارته نيابة عن الشعب، فقد كان لدى الفراعنة في مصر رقابة تهتم بضبط المحاصيل باعتبارها أهم الأشياء التي يمكن اقتضاء الضرائب منها، وكان لدى أثينا منذ أكثر من 300 سنة قبل الميلاد مؤسسة مختصة بالرقابة على أموال الدولة[1]. ولقد اهتمت الدولة الإسلامية بالرقابة للحفاظ على أموال بيت مال المسلمين، حيث قسمت الرقابة في ذلك العصر إلى نوعين من الرقابة وهما رقابة ذاتية ورقابة الوالي للولاة ، وأما الرقابة الذاتية وهي بمثابة الرقابة التي تعود إلى التزام العبد أمام ربه بالمحافظة على الأمانات والتي من بينها أموال الدولة الإسلامية، ... و أما رقابة الوالي للولاة، فتمثلت في الكثير من الأحداث والتي ذكرتها كتب السيرة كمحاسبة الرسول صلى الله عليه وسلم لأحد الولاة الذي استخدمه لتحصيل الصدقات وجعل الإسلام اختلاس المال العام جريمة نكراء لا تكفرها كبرى الطاعات ، كما أوصى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بمحاسبة النفس قبل أن يحاسبها الله، حيث قال: حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا، وتزينوا للعرض الأكبر، وإنما يخف الحساب يوم القيامة على من حاسب نفسه في الدنيا.

ويعتبر من قبيل الرقابة الداخلية ما يقوم به الوزراء ورؤساء المصالح ومديري الوحدات الحكومية من رقابة مرؤوسيهم كذلك ما تقوم به وزارة المالية أو البنك المركزي من رقابة على الوزارات والمصالح الأخرى، وهي لذلك تسمى رقابة ثابتة أو رقابة إدارية.

وتهدف الرقابة الإدارية إلى:

التأكد من أن كل الأعمال التي يتم إجراؤها تتم حسب ما هو مسموح به من قبل الإدارة.

التأكد من إثبات وتسجيل كافة العمليات المالية في السجلات بشكل منتظم وصحيح وحسب السياسات المحاسبية.

- التحقق من أن السجلات تشمل كافة أصول وممتلكات المؤسسة.
- التحقق من استخدام أصول وممتلكات المنشأ يتم حسب المصرح والمسموح به من قبل الإدارة.

[1] بن الطيرش حسين، بعيط أبوبكر، الرقابة المالية واهميتها في ترشيد النفقات العامة، دراسة حالة المراقب المالي بولاية الأغواط، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة عمار ثليجي – الاغواط، 2019/2018، ص 18

- التحقق من التوثيق المنتظم حسب الفترات الزمنية، ومقارنة الأصول الموجودة مع ما هو مثبت في السجلات واتخاذ الإجراءات اللازمة في حال وجود اختلاف[1].
- التأكد من سلامة وكفاية النظام المحاسبي لحجم وطبيعة عمل المؤسسة.

وفي العصور الحديثة تعد فرنسا من الاوائل الدول التي اوجدت هيئة مختصة للرقابة على الاموال العامة حيث أنشأ الملك سانت لويس غرفا للمحاسبة من اهمها غرفة محاسبة باريس في سنة 1256م والتي خضعت لتطورات عديدة الى تمثلت في الرقابة القضائية التي تمارسها محكمة المحاسبات منذ عام 1807م، اما في انجلترا فقد أنشأت هيئة الرقابة المالية في عام 1866م وفي الولايات المتحدة الأمريكية انشأت هيئة عليا للرقابة المالية بموجب قانون الموازنة الذي صدر في عام 1921م اذ قامت بإنشاء جهاز المحاسبات العامة ثم صدر قانون اجراءات الموازنة والمحاسبة لسنة 1950م وغيره من القوانين المتطورة الهادفة الى تدعيم الرقابة وشمولها لجميع الايرادات واساليب إنفاقها وتطور هذه الاساليب فنيا. اما في الجزائر فقد نص المشرع الجزائري كما في غيره من الدول على تشكيل مجلس للمحاسبة دستور 1976م وذلك في إطار استكمال تشكيل مؤسسات الدول في تلك الفترة وأنشأ ذلك المجلس سنة 1980م وخضع قانونه الاساسي لعدة تعديلات كان آخرها سنة 1955م حيث اصبحت مهمته تشمل مراقبة جميع الاموال العمومية مهما كان مصدرها ومهما كان المستفيد منها[2].

المطلب الثاني: تعريف الرقابة المالية وخصائصها

لقد تعددت التعاريف حول الرقابة المالية وذلك بتطور الدولة وتزايد نفقاتها فكان لزاما عليها اخضاع اموالها للرقابة والتأكد من حسن استخدامها وفقا لما خصصه له من اجل تحقيق التوازن العام.

اولا: تعريف الرقاقة المالية

1- لغة

وردت عدة معان للرقابة في اللغة منها[3]:

-الرقيب : الحفيظ ، ورقبة يرقبه رقبة ورقبانا (بالكسر) ورقوبا (بالضم)؛

-ومنها : ترقبه وارتقبه : انتظره ورصده؛

-وقيل انها من رقب الشيء يرقبه ، وراقبه مراقبة ورقابا حرسه؛

---

[1] بن الطيرش حسين، بعيط أبوبكر، مرجع سبق ذكره، ص 20

[2] ماجد محمد سليم ابو هداف، تقويم وتطوير الاداء الرقابي لديوان الرقابة لمالية الادارية دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2006، ص28.

[3] بسام عوض عبد الرحيم عياصرة الرقابة المالية في النظام الاقتصادي الاسلامي، دار حامد للنشر والتوزيع ، ط1، الاردن، 2010، ص 27

وجاء في القاموس المحيط قريبا من المعاني السابقة "رقبة" رقبة" ورقبانا بكسرهما ورقوبا بالضم ورقابة ورقوبا ورقبة بفتحهن:" انتظره كترقبه وارتقبه حرسه كراقبه مراقبة ورقابا."

الرقابة شرعا: استعمال فقهاء الشريعة الرقابة بمعناها اللغوي فهي عندهم المحافظة والانتظار فمن قوله تعالى: "كَيۡفَ وَإِن يَظۡهَرُواْ عَلَيۡكُمۡ لَا يَرۡقُبُواْ فِيكُمۡ إِلّٗا وَلَا ذِمَّةٗۚ يُرۡضُونَكُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَتَأۡبَىٰ قُلُوبُهُمۡ وَأَكۡثَرُهُمۡ فَٰسِقُونَ (8) ٱشۡتَرَوۡاْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنٗا قَلِيلٗا فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِهِۦٓۚ إِنَّهُمۡ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ (9) لَا يَرۡقُبُونَ فِي مُؤۡمِنٍ إِلّٗا وَلَا ذِمَّةٗۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُعۡتَدُونَ (10)"[1]

الرقابة في اللغة تأتي بالمعاني الأتية: هي المحافظة والانتظار والمتابعة الرصد والاشراف.[2]

2- اصطلاحا

- ✓ الرقابة المالية هي مجموعة من الاجراءات والوسائل المتبعة لمراجعة التصرفات المالية وتقييم اعمال الأجهزة الخاضعة للرقابة وقياس مستوى كفاءتها وقدرتها على تحقيق الاهداف الموضوعة والتأكد من ان الاهداف المحققة هي ما كان يجب تحقيقه.[3]
- ✓ وقيل انها جزء من العمل الاداري بحيث تهدف الى تحقيق من صحة الاداء وتقويمه في حالة اعوجاجه.
- ✓ الرقابة المالية غرضها المحافظة على الاموال العامة من سوء التصرف وذلك عن طريق التأكد من اتباع الاجراءات وقواعد العمل المحددة من قبل وكذلك من سلامة تحديد نتائج اعمال الوحدات ومراكزها المالية.

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص ان الرقابة المالية تتمثل في الملاحظة ومتابعة النفقات والايرادات التي يقوم بصرفها وتحصيلها الاشخاص المخول لهم قانونيا بذلك والتحقق من مدى مطابقتها للقواعد والمقاييس والقوانين.[4]

كما تمثل الرقابة المالية همزة وصل بين مختلف الوظائف الإدارية وهناك علاقة عكسية بينهما فكل وظيفة تكمل الاخرى فبدون التخطيط او التنظيم او التوجيه لا توجد رقابة وفي المقابل لا يمكن لهذه

---

[1] سورة التوبة، الآية8،9،10.

[2] موفق عبدالقادر، الرقابة المالية من منظور الاقتصاد الاسلامي الاقتصاديات المعاصرة، أبحاث اقتصادية وادارية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، جوان 2009، ص87

[3] سيروان عدنان ميرزا، ص ص 68-69

[4] عيسى أيوب الباروني الرقابة المالية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم الخلفاء الراشدين، منشورات الجمعية الاسلامية العالمية ليبيا، 1986، ص11

الوظائف العمل دون رقابة مالية عليها فالتنظيم الجيد مثلا يسهل عملية الرقابة والعكس صحيح حيث ان الرقابة تعمل على التنظيم الجيد وهكذا بالنسبة لباقي الوظائف كما هو موضح في الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (1-1): يوضح علاقة الرقابة بالوظائف الأخرى

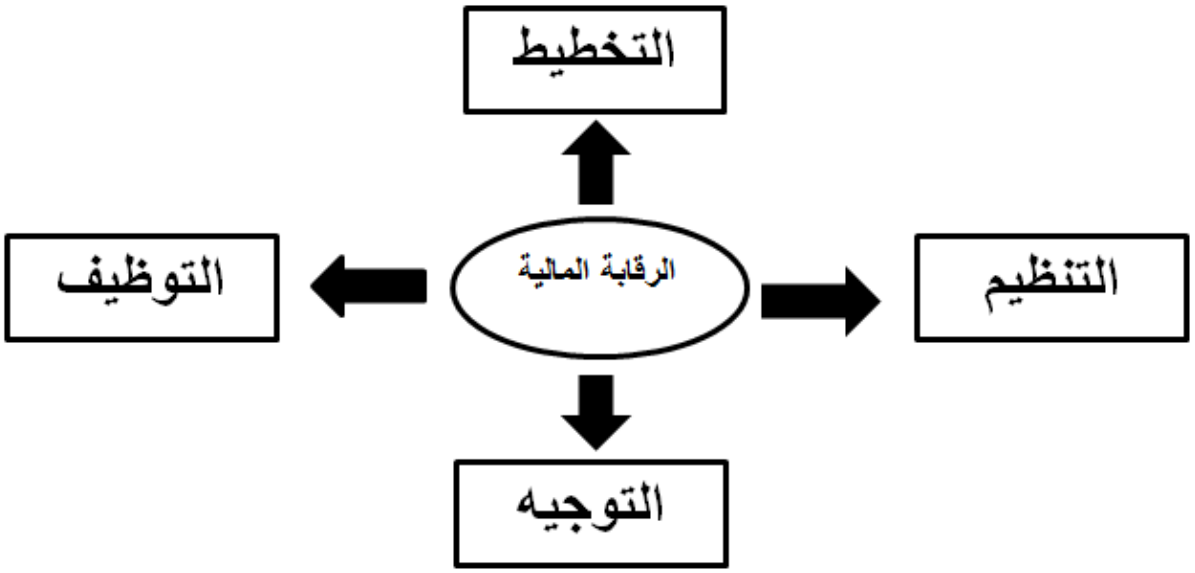

ثانيا: خصائص الرقابة المالية

من بين خصائص الرقابة المالية ما يلي:[2]

- ✓ ان الرقابة وظيفة من وظائف الإدارة تهدف الى تحقيق الترشيد وقيام التنفيذ وفقا لما هو مقرر من حيث الهدف والانجاز وهي في ذلك ليست هدف في حد ذاته ولكنها وسيلة لضمان تحقيق الاهداف.
- ✓ ان ممارسة عملية الرقابة تربط التوقيت الزمني لأحداثها
- ✓ ان ممارسة عملية الرقابة ترتبط بالجهة التي تقوم بتحقيقها
- ✓ ان الرقابة وسيلة لها أدوات وأساليبها وإجراءاتها

المطلب الثالث: أهداف وأهمية الرقابة المالية

يتناول هذا المطلب أهداف وأهمية الرقابة المالية

[1] بسام عوض عبدالرحيم عياصرة، الرقابة المالية في النظام الاقتصادي الاسلامي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن 2010، ص27
[2] صرارمة عبد الوحي، الرقابة على الأموال العمومية كآداة لتحسين تسيير حكومي، مؤتمر علمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحوكمات، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005

أولا: أهداف الرقابة المالية

تهدف الرقابة المالية بصفة عامة الى المحافظة على الاموال العامة وحمايتها من العبث وتتخلص تتلخص هذه الاهداف في نقاط الرئيسية التالية:

- ✓ التحقق من ان الموارد قد حصلت وفقا للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها والكشف عن اي مخالفة او تقصير.[1]
- ✓ التحقيق من ان الانفاق تم وفقا لما هو مقرر له هو التأكد من حسن استخدام الاموال العامة في الاغراض المخصص لها دون إسراف او انحراف والكشف عما يقع في هذا الصدد من مخالفات. متابعة تنفيذ الخطة الموضوعة وتقييم الاداء في الوحدات للتأكد من ان تنفيذ يسير وفقا للسياسات الموضوعة ولمعرفة نتائج الاعمال والتعرف على مدى تحقيق الاهداف المرسومة والكشف عما يقع من انحرافات وما قد يكون في الاداء من قصور او اساليب لاتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة وللتعرف على فرص تحسين معدلات الاداء مستقبلا. [2]
- ✓ التأكد من سلامة القوانين واللوائح والتعليمات المالية وتحقيق من مدى كفاياتها وملائمتها واكتشاف النقط الضعف فيها الاقتراح وسائل العلاج التي تكفل احكام الرقابة على المال العام دون تشدد في الاجراءات قد يعيق سرعة التنفيذ او تسيب يؤدي الى ضياع الاموال وكثرة الوقوع في حوادث الاختلاس.[3]
- ✓ التحقق من أن جميع الإيرادات العامة في الدولة قد حصلت وأدخلت في ذمتها وفي واللوائح والأنظمة السارية.
- ✓ التحقق من أن النفقات العامة كافة قد تمت وفق لما هو مقرر له، أو من حسن استخدامها الأموال العامة في الاغراض المخصصة لها؛
- ✓ مراجعة القوانين والأنظمة واللوائح المالية ، والتأكد من مدى ملائمتها للتطورات التي تحدث وتحليلها واقتراح اجراء التعديلات التي تساعد على تحقيق اهداف الرقابة المالية.
- ✓ الكشف عن اية اخطاء أو انحرافات أو مخالفات تحدث من الاجهزة الحكومية ، وتحليلها ودراسة اسبابها وتوجيه تلك الاجهزة الى الحلول المناسبة لعلاجها وتصحيحها وتجنب تكرارها

---

[1] طارق الساطي، الرقابة المالية الخارجية العليا، رقابة ديوان المحاسبة، الامارات العربية المتحدة، 1982، ص3

[2] دليل الرقابة المالية للمنظكمة العربية للأجهزة العربية للرقابة المالية والمحاسبة أرابوا صاي، الموق الإلكتروني www.arabosai.orgitemplate.php?code=94

[3] عوف محمد الكفراوي، الرقابة المالية النظري والتطبيق، الطبعة2، مطبعة الانتصار لطباعة الأوقست، مصر 1998، ص22

- ✓ العمل على ترشيد الانفاق العام ، وتوجيه الاجهزة الحكومية الى افضل السبل التحسين اجراءات الاعمال المالية وتطورها بما يساعد الاجهزة الحكومية على القيام بدورها ، واقتراح الاجراءات و الوسائل الكفيلة برفع كفاءة اداء الاجهزة التنفيذية وتحسين مستوى تقديم الخدمات العامة
- ✓ زيادة قدرة الاجهزة الحكومية وفعاليتها على تحقيق الاهداف العامة للدولة بأعلى درجة من الكفاءة والاقتصاد
- ✓ التأكد من ان القيود والسجلات والبيانات والتقارير المالية ممسوكة ومعدة بالطريقة الصحيحة التي تحددها اللوائح والانظمة التي تحكم ذلك
- ✓ ضمان عدم خروج الحكومة عن الحدود التي رسمتها لها السلطة التشريعية حسب موافقتها واعتمادها لبنود الموازنة:
- ✓ متابعة تنفيذ الخطط الموضوعة وتقييم الاداء في الوحدات للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقا للسياسات الموضوعة، والمعرفة نتائج الاعمال والتعرف على مدى تحقيق الاهداف المرسومة، والكشف عما يقع من انحرافات، وما قد يكون في الاداء من قصور واسباب ذلك الاتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة، وللتعرف على فرص تحسين الأداء مستقبلا.
- ✓ التنبؤ بالأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، وتحديد المسؤول عنها.

ثانيا: اهمية الرقابة المالية

تحمل الرقابة المالية اهمية كبيرة في صرف النفقات وتحصيل الايرادات فهي تمثل تلخيص نهائي للعمليات فبواسطتها يتم اكتشاف الاخطاء او اي انحرافات عن خطط الموضوعة في المؤسسة ولا تقتصر اهميتها فقط سنوضح اكثر في النقاط التالية تبرز اهمية الرقابة المالية فيما يلي:

من خلال ارتباط بالعملية الإدارية ارتباطا وثيقا حيث ان عملية الرقابة تمثل المحصلة النهائية لأنشطة ومهام المنظمة فمن خلالها يمكن قياس مدة كفاءتها الخطط الموضوعية واساليب تنفيذها.[1]

تعتبر جزءا أساسيا من الإدارة المالية والتي تتضمن مجموعة من السياسات والاجراءات المحاسبية والتدقيقية في مجالي الاداء والعلاقات المالية وهي العملية التي تستطيع الإدارة بواسطتها اكتشاف الانحرافات عن الخطط الموضوعة وتعتبر من اهم المرتكزات التي تنطلق منها الموازنة العامة وتضمن استقامة ونزاهة الموظفين والتأكد من ان ادائهم لمهامهم وواجباتهم.

[1] محمد العموري، الرقابة على تنفيذ الموازنة الموسوعة القانونية المتخصصة، المجلد السابع، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، 2011، ص287

تعد الرقابة المالية من اهم الوسائل والادوات التي تساعد على اكتشاف اصحاب القدرات والمواهب في مهامهم وتظهر اهمية الرقابة المالية اكثر من خلال انها لم تعد قائمة على مفهوم الضبط والمنح وانما ظهر ما يعرف بالرقابة الإيجابية البناءة التي لا تنحصر في مجرد اكتشاف الاخطاء الواقعة تتعداها لتبحث في اسبابها وكيف نتجنب وقوعه. [1]

المبحث الثاني: أساسيات الرقابة المالية

المطلب الأول: أنواع الرقابة المالية ومقوماتها

أولا: أنواع الرقابة

1- الرقابة من حيث الزمن

يمكن أن تكون الرقابة المالية سابقة لتنفيذ الميزانية العامة أو لاحقة له أي بعده أو يمكن ممارستها أثناء.[2]التنفيذ نفسه، لذلك تأخذ من حيث الزمن ثلاث صور وهي:

أ- الرقابة المسبقة

وهي الرقابة المانعة أو الوقائية بمعنى أنها تمنع الأخطاء أو التجاوزات قبل وقوعها، حيث يتم هذا النوع من الرقابة قبل استكمال عملية الصرف وعليه فإنها تقوم بالوقاية من الانحراف منذ البداية.ولهذا النوع من الرقابة الكثير من المزايا أهمها:

تدفع الموظفين إلى تحري الدقة في تطبيق وتنفيذ القوانين واللوائح والتعليمات المالية. تعمل على التنبؤ بالمخاطر والتحذير منها قبل وقوعها كما تقلل من فرص ارتكاب الأخطاء وتحول دون حدوثها.

تعمل على تدارك ضعف أو عدم خبرة الإدارة في بعض الجهات المشمولة بالرقابة قبل حدوث الآثار الضارة، وهذه الميزة تبدو ذات أثر وفاعلية في الدول النامية خاصة عندما ينخفض مستوى الكفاءة والخبرة في حياتها العملية بصفة عامة، ويريد حجم المشروعات على الإمكانيات المتاحة وهو مناخ من شأنه أن يزيد من فرص الانحراف والخطأ.

[1] بشرى عز الدين، دور الرقابة في ترشيد النفقات العمومية، دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية بلدية السوقر ولاية تيارت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2019/2018 ص1

[2] أحمد غيثاني، حمزة بلعلمي، أهمية الرقابة المالية في تنفيذ النفقات العمومية، دراسة حالة بالرقابة المالية لبلدية الأغواط، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2019/2018، ص 7

.تعد دافعا للأجهزة المشمولة بالرقابة على أداء واجباتها بالدقة والعناية والحرص المطلوبين وتحول دون عبث المنحرفين بالموارد المالية وانفاقها في غير ما خصص له. مع ذلك لا يخلو أسلوب الرقابة من العيوب فغالبا ما يصعب وفقا لهذا النظام مراجعة العملية المالية في مجموعها خاصة بالنسبة للارتباطات المالية الكبيرة والمشروعات الإنشائية وإنما كلما تتم مراجعتها كأجزاء متفرقة بدأ بتنفيذ جزء منها، وبالتالي قد لا تتاح الفرصة لجميع أجزاء العملية الواحدة ودراساتها للكشف عما قد يكون هناك غش أو تلاعب كما أن الرقابة قبل الصرف لابد وأن تنجز في وقت قصير والا أدت إلى بطء في الإجراءات وتعطيل لسير العمل مما قد يكلف الدولة والشعب أضعاف ما قد ينجم عن الرقابة السابقة من مزايا.

ب – الرقابة اللاحقة

تبدأ هذه الرقابة بعد انتهاء السنة المالية، وقفل الحسابات واستخراج الحساب الختامي للدولة وتشتمل هنا على جانبي الموازنة العامة وهي تعني مراقبة عمليات تنفيذ الموازنة بعد إتمامها، فهي تكشف المخالفات المالية التي تقع[1].

وللرقابة المالية اللاحقة ميزة هامة أنها تمكن من دراسة النشاط كله بعد الانتهاء من البرنامج ولهذا فهي رقابة أكثر شمولا من الرقابة السابقة كما أنها من ناحية أخرى لا تسبب عرقلة الأعمال الحكومية لأنها تتم بعد انتهاء النشاط. أما عيبها فإنها تتم بعد أن يحدث خرق القوانين وبعد أن تكون الانحرافات قد تمت وقد يصعب استرداد الأموال العمومية التي ضاعت نتيجة هذه الانحرافات.

ج- الرقابة أثناء التنفيذ (المستمرة / الآنية)

يتميز هذا النوع من الرقابة بالاستمرار داخل الوحدة الاقتصادية، ويصلح تطبيقه في الوحدات الاقتصادية الكبيرة التي يصعب تدقيقها عن طريق التدقيق النهائي خلال فترة محدودة حيث يبدأ هذا النوع من التدقيق مع بداية العملية ويستمر بانتهائها ليتحول إلى رقابة نهائية عند مراجعة وفحص الميزانية العمومية والحسابات الختامية.

ويمتاز هذا النوع من الرقابة بالمميزات التالية:

- اكتشاف الأخطاء والانحرافات في وقت مبكر يسمح بمعالجتها.
- الوقوف على نقاط الضعف والقوة في الوقت المناسب لوجود وقت كافي لدى المدقق يمكنه من التعرف على الوحدة بشكل أفضل ومن التدقيق بشكل أوفى. .

[1] أحمد غيثاني، حمزة بلعلمي، أهمية الرقابة المالية في تنفيذ النفقات العمومية، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9

- إنجاز أعمال المراجعة والفحص النهائية في وقت أقل بسبب انتظام العمل بمكتب المدقق، وأيضا إنجاز الأعمال في الوحدة الاقتصادية في أوقاتها دون إهمال أو تأخير بسبب تردد المدقق واتساع المحال زمنيا للتدقيق[1].

2- من حيث الجهة التي تتولى الرقابة

من خلال هذا المعيار هناك نوعين من الرقابة المالية هما: رقابة داخلية ورقابة خارجية.

أ- الرقابة الداخلية

هي الخطة التنظيمية والوسائل والإجراءات الموضوعة من قبل المنشأة للمساعدة في تحقيق أهداف الإدارة، نحو التأكد من سلامة وكفاءة تنفيذ أعمال المنشأة وتطبيق سياسات الإدارة، والمحافظة على الأصول والممتلكات، ومنع واكتشاف الغش والخطأ وكذلك التأكد من صحة واكتمال السجلات المحاسبية، عداد البيانات والمالية السليمة في الوقت المحدد لها.[2]

ويعتبر من قبيل الرقابة الداخلية ما يقوم به الوزراء ورؤساء المصالح ومديري الوحدات الحكومية من رقابة مرؤوسيهم كذلك ما تقوم به وزارة المالية أو البنك المركزي من رقابة على الوزارات والمصالح الأخرى[3]. وهي لذلك تسمى رقابة ثابتة أو رقابة إداري وتهدف الرقابة الإدارية إلى:

- التأكد من أن كل الأعمال التي يتم إجراؤها تتم حسب ما هو مسموح به من قبل الإدارة.
- التأكد من إثبات وتسجيل كافة العمليات المالية في السجلات بشكل منتظم وصحيح وحسب السياسات المحاسبية.
- التحقق من أن السجلات تشمل كافة أصول وممتلكات المؤسسة.
- التحقق من استخدام أصول وممتلكات المنشأ يتم حسب المصرح والمسموح به من قبل الإدارة.
- التحقق من التوثيق المنتظم حسب الفترات الزمنية، ومقارنة الأصول الموجودة مع ما هو مثبت في السجلات واتخاذ الإجراءات اللازمة في حال وجود اختلاف.
- التأكد من سلامة وكفاية النظام المحاسبي لحجم وطبيعة عمل المؤسسة.

ب- الرقابة الخارجية

وهي تلك الرقابة التي تمارسها الجهات التي لا تتبع السلطة التنفيذية وتتمثل في رقابة السلطة التشريعية وتكون في شكل أجهزة رقابة متخصصة تابعة للبرلمان مثل رقابة ديوان المحاسبة، والرقابة القضائية

[1] محمد جمال على الهلالي، الرقابة المالية، أسس وفعاليات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص46
[2] أحمد غيثاني، حمزة بلعلمي، أهمية الرقابة المالية في تنفيذ النفقات العمومية، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-12
[3] أحمد غباثي، حمزة بلعلمي، ص34

والتي تنظر في الشكاوى التي ترد على بعض الموظفين واتخاذ قرارات مناسبة لتصويب القرارات غير المشروعة. وتهدف الرقابة الخارجية إلى فحص العمليات المالية ومدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات ومراقبتها من أجل بيان ما يلي:

- التحقق مما إذا كانت القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي للدائرة، وفيما إذا كانت نتائج العمليات قد تمت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. معرفة مدى كفاءة واقتصاديات العمليات المالية ومراجعتها من أجل بيان مدى قدرة الدائرة الحكومية على استخدام الموارد البشرية والمادية وادارتها بكفاءة واقتصادية. [1]
- فحص ومراجعة نتائج البرامج من أجل بيان مدى تحقيق النتائج أو المنافع التي سبق تحديدها من السلطة التشريعية، وما إذا كانت الدائرة قد قامت بأخذ البدائل التي تحقق النتائج المرجوة بأقل تكلفة.

4- الرقابة المحاسبية والرقابة الاقتصادية

تعمل في هذا المطلب على التعريف بنوعي الرقابة المحاسبية والاقتصادية.

أ - الرقابة المحاسبية (المستندية)

وتعد الرقابة المحاسبية جزءا لا يتجزأ من الرقابة المالية وتشمل أهدافها عادة دورا مهما في الرقابة اللاحقة، أي بعد حدوث العمليات بشكل يقيس مشروعية وكفاءة العمليات التي يتم تنفيذها، وتتم الرقابة المحاسبية بغرض التأكد من تنفيذ الإجراءات واللوائح والتعليمات والقوانين الموضوعة، وتمثل هذه الرقابة جزءا من عمل الجهاز المركزي للمحاسبات.

ب - الرقابة الاقتصادية (التقييمية / على الأداء)

وتعني التأكد من كفاء استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة، من خلال دراسة مدى جودة الأداء واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة في المنظمات كما يحقق الأهداف المرجوة منها[2]. ومن أهداف الرقابة الاقتصادية ما يلي:

- التعرف على مدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها الموضوعة.

[1] محمد شاكر عصفور، أصول الميزانية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص ص 36-37
[2] حمدي سليمان، الرقابة الادارية والمالية على الأجهزة الحكومية، مكتب الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 1998، ص 76

- تفسير الانحرافات في النتائج الفعلية وفقا لما ورد في برنامج الأداء تفسيرا واضحا مع تحديد أسباب هذه الانحرافات.
- معرفة قدرة المنظمة على تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها المالية والبشرية وبما يعنيها الهدر والتبذير.
- اتخاذ الخطوات اللازمة لتجنب حدوث الانحرافات في المستقبل.

ثانيا: مقومات الرقابة المالية

1. الاستقلالية والحياد: يجب أن تتمتع الجهات الرقابية بالاستقلالية والحياد لضمان موضوعيتها في أداء مهامها.

2. الكفاءة والخبرة: توفير الكوادر البشرية المؤهلة والخبيرة في المجال المالي والمحاسبي لتنفيذ عمليات الرقابة بفعالية.

3. الشفافية والإفصاح: إتاحة المعلومات والبيانات المالية للجهات الرقابية وضمان التقارير الدورية والمنتظمة.

4. التنسيق والتكامل: التنسيق بين مختلف الجهات الرقابية المالية لتحقيق التكامل والترابط في الأداء.

5. التحديث والتطوير: مواكبة التطورات والممارسات الرقابية الحديثة وتحديث الأنظمة والإجراءات باستمرار.

6. الجزاءات والعقوبات: تطبيق الجزاءات والعقوبات على المخالفات المالية بما يكفل تحقيق الردع والحفاظ على المال العام[1].

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 39

المطلب الثاني: اساليب تنفيذ الرقابة المالية وأجهزتها

أولا: اساليب تنفيذ الرقابة المالية

وعلى رغم من اهمية الرقابة في تحقيق اهدافها الا انه يجب ان لا تتجاوز حدودا معينة كي لا تعرقل النشاط الاداري والمالي للدولة وتشمل حركة الأجهزة الحكومية المختلفة وتصبح خطرا على النشاط المالي والاداري والاقتصادي للدولة عبر تعدد الأجهزة التي تمارسها تقوم جهاز الرقابة المالية بتنفيذ مهامها بطرق مختلفة وغالبا ما تحدد الأنظمة الرقابية نوعا او انواعا من هذه الاساليب لاتباعها من قبل الجهة المسؤولة عن القيام بالرقابة وتتم الرقابة بإحدى الاساليب التالية:

الرقابة الشاملة: وفقا لهذا الاسلوب تتولى جهات الرقابة اجراء رقابة عامة وتفصيلية على جميع المعاملات المالية التي تمارسها الجهات الخاضعة للرقابة وقد تطبق الرقابة الشاملة في مجال نوعي معين من مجالات الاعمال المالية للجهة الخاضعة للرقابة، ورقابة اجمالية على باقي المجالات.

الرقابة الانتقالية: وفقا لهذا الاسلوب يتم اختيار عينة من بين المعاملات المالية المراد مراقبتها وفحص تلك العينة كونه نموذجا قياسيا للأعمال المالية للجهة الخاضعة للرقابة ويتم اختيار العينة اما بشكل عشوائي او بشكل احصائي منظم تبعا لنوع المعاملات فيتم مراقبة تلك العينة المختارة بالكامل او مراجعة الاجراءات المترابطة في عينة مختلفة.

الرقابة المستمرة: يتضح اسلوب الرقابة المستمرة في الرقابة الداخلية التي يمارسها محاسب الإدارة حيث يتم الفحص والمراقبة بشكل دائم ومستمر للمستندات والقيود الحسابية للجهة الخاضعة للرقابة طوال العام[1].

الرقابة الدورية: تتم هذه الرقابة على فترات دورية خلال السنة كان تقوم اجهزة الرقابة الخارجية بمراجعة دورية لبعض الوحدات الخاضعة للرقابة او في حالة جرد المخازن والعهد في فترات تحددها الإدارة او تحددها جهة الرقابة او في حالة إجراء الرقابة السنوية على الحسابات النهائية لكل عام وإصدار تقرير الرقابي السنوي.

الرقابة المفاجئة: حيث تتولى جهة الرقابة اجراء رقابة مباغتة تستهدف موضوعا او موضوعات معينة نتيجة أخبار مسبقة عن مخالفة مالية او بناء على طلب من جهة من جهات مسؤولة وقد يتولى الجهاز

[1] محمد جمال على الهلالي، الرقابة المالية، أسس وفعاليات، مرجع سبق ذكره، ص 51

المكلف بالرقابة هذه الطريقة بين فترة وأخرى لجعل الهيئات الخاضعة للرقابة في حالة شعور دائم بيقظة الجهاز الرقابي ومتابعة مهامه الرقابية كما هو الحال في عمل الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في سوريا.

المطلب الثالث: الهيئات المكلفة بالرقابة المالية

تمارس الرقابة المالية هيئات مختلفة في الدول، ففي هذا المبحث سوف نتطرق إلى الهيئات المكلفة بالرقابة المالية في الجزائر.

أولا: رقابة المراقب المالي والمحاسب العمومي

1- رقابة المراقب المالي

المراقب المالي هو عون من الأعوان المكلفين بالرقابة القبلية على تنفيذ النفقات العمومية ويعين بقرار وزاري من طرف الوزير المكلف بالميزانية[1].

ويخضع المراقب المالي للسلطة المباشرة لوزير المالية، وذلك وفق تنظيم إداري تمثله الأجهزة التالية على التوالي، المديرية العامة للموازنة، ثم المديرية الجهوية للموازنة، وأخيرا المراقبة المالية بالولاية. ويوجد جهاز المراقب المالي مركزيا على مستوى كل وزارة ومحليا على مستوى كل ولاية وبلدية، وذلك أن رقابة النفقات التي يلتزم بها تطبق على ميزانيات المؤسسات والإدارات التابعة للدولة، والميزانيات الملحقة وعلى الحسابات الخاصة للخزينة وميزانيات الولايات وميزانيات البلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني، وميزانيات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري المماثلة إن وظيفة المراقب المالي محددة بموجب المرسوم التنفيذي 92/414 والمرسوم التنفيذي المعدل والمتمم له 09/374 حيث يقوم المراقب المالي بتأشير القرارات والوثائق التي تتضمن التزامات بنفقات عمومية من طرف الأمر بالصرف، والمجالات التي يحددها المرسومان السابقان الذكر[2].

[1] بن الطيرش حسن، بعيط أبوبكر، الرقابة المالية واهميتها في ترشيد النفقات العامة، دراسة حالة المراقب المالي بولاية الأغواط، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2019/2018، ص 17

[2] جمال برقي، أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 101

فحسب المادة 5 فإن القرارات المتضمنة التزاما بالنفقات والمبينة فيما يلي تخضع مسبقا قبل التوقيع عليها إلى تأشيرة المراقب المالي وهي:

- مشاريع قرارات التعيين والترسيم والقرارات التي تخص الحياة المهنية ومستوى المرتبات للمستخدمين باستثناء الترقية في الدرجة.
- مشاريع الجداول الاسمية التي تعد عند قفل عند كل سنة مالية.
- مشاريع الجداول الأصلية الأولية التي تعد عند فتح الاعتمادات وكذا الجداول الأصلية المعدلة خلال السنة المالية.
- تخضع لتأشيرة المراقب المالي أيضا الالتزامات بنفقات التسيير والتجهيز أو الاستثمار.
- كل التزام مدعم بسندات الطلب والفواتير الشكلية والكشوف أو مشاريع العقد عندما لا يتعدى المبلغ المستوي المحدد من قبل التنظيم المتعلق بالصفقات العمومية.
- كل مشروع مقرر يتضمن مخصصات ميزانياتية وكذا تفويض وتعديل الاعتمادات المالية.
- كل التزام يتعلق بتسديد المصاريف والتكاليف الملحقة وكذا النفقات التي تصرف عن طريق الوكالات والمثبتة بفواتير نهائية.

وفي الواقع، لقد تجسدت الرقابة في ممارسات ومناهج وحتى في تأويلات لنصوص لم تكن دوما متجانسة ولذلك يتخذ المراقبون الماليون في بعض الأحيان مواقف متباينة يفسرها التباين في تكوين ومواصفات هؤلاء الموظفين الذين يردون خاصة من مصالح مالية مختلفة، بالإضافة إلى نقص التعليمات الواضحة والمناشير، أو نقص الإعلام والتكوين المهني زيادة على ظروف عمل المراقب المالي البشرية والمادية، على المستوى المركزي والمحلي، لذلك فهذه الرقابة التي يقوم بها المحاسب العمومي المكلف الذي يتدخل أثناء تنفيذ النفقة.

2- رقابة المحاسب العمومي

إضافة إلى دوره في تنفيذ النفقات والإيرادات العامة يؤدي المحاسب العمومي دورا قياسيا مهما، يتمثل هذا الدور الرقابي في مراقبة أعمال الأمرين بالصرف والتدقيق في شرعية الوثائق التي صادقوا عليها، وتكون رقابة المحاسب العمومي موالية للرقابة التي يمارسها المراقب المالي على الأمر بالصرف،

ويمكن أن نتعرف على هذه المجالات من خلال المادة 36 من قانون المحاسبة العمومية وهي تتمثل في:[1]

- مطابقة العملية مع القوانين والأنظمة المعمول بها.
- صفة الأمر بالصرف أو المفوض له.
- شرعية عمليات النفقات.
- توفر الاعتمادات.
- أن الديون لا تسقط آجالها أو أنها محل معارضة.
- الطابع الإيرائي للدفع.
- تأشيرات عمليات المراقبة التي نصت عليها القوانين والأنظمة المعمول بها خاصة ما يتعلق بتأشيرة المراقب المالي.
- الصحة القانونية للمكسب الإبرائي أي التحقق من صلاحيات الدفع. [2]

إذن يجب التأكد من العناصر السابقة حتى يتسنى للمحاسب العمومي قبل مباشرة إجراءات الدفع الموجه إليه يكتسي الطابع الشرعي وأن المبلغ المستحق مسجل في الفصل والبند الذي بشأنه تجري عملية الدفع، أما إذا رأى فيه مخالفة لها، رفض قبول الصرف لتلك النفقة، إلا أن القانون خول للأمر بالصرف كونه الساهر على السير الحسن للمرافق العامة وتلبية للمصالح العامة وسيلة أخرى تمكنه من تمرير الأمر بالصرف رغم رفض المحاسب العمومي وهذا ما يعرف بالتسخير المكتوب وهذا ما أكدته المادة 47 من القانون 90–21 وايضا المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 91 314 بقولها أنه يمكن للأمر بالصرف إذا ما قام المحاسب العمومي بإيقاف عملية دفع أن يطلب منه كتابيا وتحت مسؤوليته دفعها . وبالتالي إذا امتثل المحاسب العمومي لأمر التسخير هذا تبرا ذمته من المسؤولية المالية والشخصية والملاحظ أنه حتى وإن كان هناك أمر بالتسخير فتبقى للمحاسب العمومي سلطة رفض صرف النفقة ورفض الامتثال للأمر بالصرف ولكن عليه أن يبرر هذا الرفض بأحد الأسباب التالية:

- عدم توفر الاعتمادات المالية ماعدا بالنسبة للدولة عدم توفر أموال الخزينة.
- انعدام إثبات أداء الخدمة
- طابع النفقة غير الإبرائي أي الشخص المعني بالدفع هنا هو غير الدائن الحقيقي

[1] بن الطيرش حسن، بعيط أبوبكر، الرقابة المالية واهميتها في ترشيد النفقات العامة، ص ص 17-18
[2] جمال برقي، أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، مرجع سبق ذكره، ص 104

- انعدام تأشيرة مراقبة النفقات الموظفة أو تأشيرة لجنة الصفقات المؤهلة إذا كان ذلك المنصوص عليه في التنظيم المعمول به.

ثانيا: رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة

1- رقابة المفتشية العامة للمالية

تختص المفتشية العامة للمالية بالرقابة، أو أثناء التنفيذ أو في كل وقت إذا تطلب الأمر ذلك، على تختص المفتشية العامة للمالية بالرقابة ، أو أثناء التنفيذ أو في كل وقت إذا تطلب الأمر ذلك، على التسيير المالي والمحاسبي لكل الهيئات والمؤسسات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، وبصفة عامة كل شخص معنوي له حق التصرف في الأموال العمومية، كما تتولى عمليات التقييم الاقتصادي والمالي للمؤسسات الاقتصادية بهدف تقدير فعالية التسيير ونجاعته وتعمل المفتشية العامة للمالية على:[1]

- القيام بالدراسات والتحاليل والخبرات الاقتصادية والمالية بغية الوصول إلى تقدير الفعالية ونجاعة التسيير.
- القيام بكل الدراسات المقارنة لأنماط التسيير المالي والمحاسبي وأساليب الرقابة على الصعيدين الداخلي والخارجي بغرض مسايرة التطورات الخارجية.
- المراقبة الدورية لمصالح الادارات والهيئات الموضوعة تحت وصاية أو سلطة الوزير المكلف بالمالية، وتعمل على تدقيق ومراجعة فعالية وعمل مصالح الرقابة التابعة لها
- كما تؤهل المفتشية العامة للمالية للقيام بالتقويم الاقتصادي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وذلك بتدخلاتها بناء على طلب الهيئات والسلطات المؤهلة قانونيا.

وتتمثل تدخلات المفتشية العامة للمالية من أجل تطبيق مهام التدقيق أو التحقيق أو الخبرة الخاصة بما يأتي:

- شروط تطبيق التشريع المالي والمحاسبي والأحكام القانونية أو التنظيمية التي لها أثر مالي مباشر.
- تسيير المصالح والهيئات المعنية ووضعيتها المالية.
- صحة المحاسبات وصدقها وانتظامها.
- مطابقة الانجازات للوثائق التقديرية.
- شروط استعمال الاعتمادات ووسائل المصالح والهياكل وتسييرها

[1] بن الطيرش حسن، بعيط أبوبكر، الرقابة المالية واهميتها في ترشيد النفقات العامة، ص 19

- سير الرقابة الداخلية في المصالح والهيئات التي تعينها هذه التدخلات.

2- رقابة مجلس المحاسبة

انشا مجلس المحاسبة بموجب المادة 190 من دستور 1976، وتكرس بموجب المادة 160 من دستور 1996 وهو المؤسسة العليا للرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية.[1]

تأسس مجلس المحاسبة سنة 1980 بصدور الأمر رقم 80-0 المؤرخ ب مارس 1980 والمتعلق بممارسة وظيفته الرقابية، ويخضع حاليا في تسييره للأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995، المعدل والمتمم بالأمر رقم 10-02 المؤرخ في 26 أوت 2010، الذي يحدد صلاحيات المجلس بتنظيمه وسيره وجزاء تحرياته.

يتمتع مجلس المحاسبة باختصاصات واسعة في مجال الرقابة وتتمثل مهامه على وجه الخصوص في التدقيق في شروط الهيئات الموارد والوسائل المادية والأموال العامة التي تدخل في نطاق اختصاصه وفي تقييم تسييرها وفي التأكد من مطابقة عمليات هذه الهيئات المالية والمحاسبية للتنظيمات والقوات المعمول بها، والهدف من ذلك هو تشجيع الاستعمال الفعال والصارم وترقية إجبارية تقديم الحسابات وتطوير شفافية تسيير المالية العمومية كما يساهم المجلس في إطار صلاحياته في تعزيز الوقاية من مختلف أشكال الغش والممارسات غير القانونية أو غير الشرعية ومكافحتها.

يمارس مجلس المحاسبة صلاحياته القضائية عن طريق القرارات في حالة تصفية حسابات المحاسبين العموميين وتقديم الحسابات والانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية بالنسبة للأخطاء والأخطاء التي يرتكبها المسيرون، ويمارس مجلس المحاسبة صلاحياته الإدارية من خلال مراقبة نوعية التسيير من حيث الفعالية والكفاءة والاقتصاد يمكن لرئيس الجمهورية أو الوزير الأول أو رئيس المجلس الشعبي الوطني أو رئيس المجلس الشعبي الوطني أو رئيس مجلس الأمة أن يلتمس مجلس المحاسبة لدراسة الملفات ذات الأهمية الوطنية، كما يمكن استشارته في التمهيدية للقوانين المتضمنة ضمن الميزانية وفي المشاريع التمهيدية للنصوص المتعلقة بالأموال العمومية. وفي إطار التعاون الدولي وطبقا لنصوصه القانونية قام مجلس المحاسبة بإنشاء عدة علاقات مؤسساتية مع أجهزة أجنبية عليا للرقابة المالية مع الاتفاق المشترك على تحقيق أهداف التعاون وتدعيم القدرات التي اقرتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا لرقابة الأموال العمومية INTOSAI وقد تجسدت هذه العلاقة في:[2]

[1] بن الطيرش حسن، بعيط أبوبكر، الرقابة المالية واهميتها في ترشيد النفقات العامة، ص ص 19-20

[2] جمال برقي، أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105

- ✓ اتفاقية التعاون بين مجلس المحاسبة الجزائري والديوان المركزي للمحاسبات المصري الموقعة بالقاهرة من الطرفين بتاريخ 17 يناير 2000 مذكرة التعاون بين مجلس المحاسبة الجزائري والمراقب العام لجمهورية بوليفيا لفنزويلا بتاريخ 22 فيفري 2003.
- ✓ مذكرة التعاون بين مجلس المحاسبة الجزائري ونظيره التركي الموقعة بالجزائر بتاريخ 15 مارس 2001

ثالثا: الرقابة البرلمانية

يمارس السلطة التشريعية والرقابة البرلمانية في الجزائر برلمان يتكون من غرفتين هما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وواجب البرلمان إطار اختصاصاته الدستورية أن يبقى وفيا لثقة الشعب ويظل يتحسس تطلعاته وبالنظر إلى البرلمان هو الذي يرخص للحكومة تنفيذ النفقات والإيرادات العامة للدولة في إطار قوانين المالية وبناء عليه فإن المنطق يقتضي أن يمارس البرلمان مراقبة تهدف خاصة إلى:

- التحقق من أن ممارسة المؤسسات الوطنية وتنفيذ القرارات مطابقان للتشريع والتنظيم المعمول بهما والقرارات والتعليمات الصادرة عن الدولة. التأكد من التسيير السليم للاقتصاد الوطني وبصفة عامة من صيانة وتنمية الثروة الوطنية في جو يسوده النظام والوضوح والمنطق.
- السهر على إزالة أنماط السلوك الماسة بكرامة المواطن أو المخالفة للمفهوم السليم للمرفق العام محاربة البيروقراطية وكل انواع التباطؤ الاداري.

ويمكن للبرلمان أن يراقب النشاط والأداء الحكومي في مختلف المجالات ومنها المجال المالي بواسطة الآليات الأساسية التالية:[1]

الاستماع والاستجواب: طبقا للمادة 133 من الدستور يمكن للجان البرلمان بغرفتيه أن تستمع إلى أي وزير كما يمكن لأعضاء أي مجلس استجواب الحكومة برمتها.

السؤال: يمكن لأعضاء البرلمان وفقا للمادة 134 من الدستور أن يسأل أي وزير كتابيا أو شفويا عن أي موضوع او قضية ومها القضايا المتعلقة بتنفيذ الميزانية طبقا لأحكام النظام الداخلي لكل من مجلسي البرلمان.

[1] بن الطيرش حسن، بعيط أبوبكر، الرقابة المالية واهميتها في ترشيد النفقات العامة، ص ص 22-23

مناقشة بيان السياسة العامة: طبقا للمادة 84 من الدستور تلتزم الحكومة بأن تقدم كل سنة بيانا عن السياسة تعقبه مناقشة لعمل وأداء الحكومة لمعرفة مدى تنفيذ برنامج الحكومة الذي كان البرلمان قد وافق عليه لدى تقديمه من طرف الحكومة بعد تعيينها.

لجان التحقيق: بموجب المادة 161 من الدستور يمكن لكل غرفة من البرلمان في اطار اختصاصاتها أن تنشئ في أي وقت لجان تحقيق في قضايا ذات مصلحة عامة وضمانا لفعالية و اجراءات ووسائل أداء مهمتها.

كما تتجلى رقابة البرلمان في مرحلة تنفيذ الميزانية بصورة واضحة لدى مناقشة قانون المالية التكميلي كما الذي تقدمه الحكومة للبرلمان أثناء السنة المالية بغرض تكملة أو تعديل بعض الأوضاع المستجدة طالبة فتح اعتمادات إضافية حيث تقوم الحكومة بالضرورة بتقديم معلومات كافية اليه عن حالة تنفيذ الميزانية وتقرر طلبها بفتح الاعتمادات ومناقشة الحكومة في سياستها المالية.[1]

المبحث الثالث: التنمية المحلية

لقد احتلت التنمية المحلية مكانتها في دراسات السيسيولوجيا وذلك من خلال تعدد مداخلها مناهجها مما ساهم في حصولها على اهتمام كبير من علماء الباحثين وسعيهم الى محاولة بحثها وتأصيلها من اجل وضع إطار للتنمية المحلية.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول الامام بالجانب المفاهيمي للتنمية المحلية والرقابة المالية.

المطلب الاول: تعريف وأهداف التنمية المحلية

التنمية المحلية هي عملية يمكن بواسطتها تحقيق تعاون الفعال بين مجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية حياة السكان تلك التجمعات المحلية. فهي عملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون بين الجهود الشعبية وجهود الحكومية وذلك من اجل الارتقاء بالمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية في شتى مجالات من منظور تحسين نوعية الحياة وتعتبر هيئة الامم المتحدة اول من درس فكرة التنمية المحلية عام 1950م[2].

أولا: تعريف التنمية المحلية

هناك عدة تعاريف للتنمية المحلية نذكر منها:

يعرفها الدكتور احمد رشيد:

[1] موفق عبدالقادر، الرقابة المالية من منظور الاقتصاد الاسلامي الاقتصاديات المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 93

[2] سعيدي سليمة، إدارة التنمية بين النظري والتطبيقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص الادارة العامة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان الموسم الجامعي 2014-2015، ص ص 04-05

ان التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج التي تتم وفق التوجهات العامة لأحداث تغير مقصود او مرغوب فيه في المجتمعات المحلية وتهدف الى رفع المستوى المعيشي في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخول ويرى الدكتور احمد رشيد ان التنمية المحلية هي عبارة عن برامج وسياسات تهدف الى تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي لا تقتصر التنمية على الجانب الاقتصادي فقط كما انها بهذا المعنى هي عملية شاملة وليست منفصلة على المفهوم العام للتنمية.

كما عرفها الاستاذ ويفر كالاتي: "التنمية المحلية تعني بكل بساطة استعمال ثروات منطقة معينة من طرف ساكنيها من اجل تلبية حاجياتهم الخاصة، ان مكونات هذه الحاجيات تتمثل في ثقافة المنطقة، السلطة السياسية والموارد الاقتصادية من خلال النظر الى هذا التعريف الذي يشير الى تظافر الجهود المحلية لسكان المنطقة من اجل تحقيق التنمية المحلية بكل جوانبها الثقافية الاقتصادية والسياسية دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة على اعتبار ان التنمية المحلية هي كلا متكاملا لكافة جوانب مجالات الحياة.

ويعرفها الدكتور فاروق زكي: "ان التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحّد جهود الاهالي والسلطات الحكومية لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق التكامل في إطار حياة الامة ومساعدتها في المساهمة التامة في التقدم القومي وتقوم هذه العملية على عاملين اساسيين هما: مساهمة الاهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وتركيز السلطات الحكومية على بذل الجهود وفي دعم رفع مستوى المعيشة لهم.

وعليه يمكن القول أن التنمية هي عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الاسفل تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي تتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول على الرفع من مستويات العيش الاندماج والشراكة.

ثانيا: أهداف التنمية المحلية

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها مايلي:

1- الاهداف الاجتماعية:

- مواجهة التوزيع السكاني غير المنظم وغير المدروس الذي تعاني منه المناطق والاقاليم المحلية، وذلك ببناء مدن ومناطق سكنية منخفضة التكلفة تكون بعيدة عن مناطق التكثيف والضغط السكاني[1].
- محاربة كل أشكال العناء والانحراف التي تعطل قيام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال التوزيع العادل للدخل المحلي، ووضع إطار قانوني يهدف إلى تنظيم العلاقات بين فئات المجتمع الواحد؛

[1] أسماء خليل، دور السياحة الجهوية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة، 2016/2015، ص 20

- توفير الأمن والرقابة والعدالة بين أفراد المجتمع، وإعطاء الفرصة لكل فئات والشرائح لإثبات وجودهم من خلال تحفيزهم على العمل وزيادة الإنتاج، وبالتالي دعم الاقتصاد المحلي والقومي؛
- تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموما لكافة المواطنين؛
- تنمية الثقافة المحلية والوطنية، وتعميم قيم حب المعرفة واتقان العمل؛
- زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة والطبقة العاملة مما يساهم في ارتفاع نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة.

2- الأهداف الاقتصادية:

- رفع مستوى المعيشة للأفراد في المجتمعات المحلية، وتحقيق حياة أفضل لهم وإشباع حاجاتهم الأساسية وزيادة الدخل المحلي الذي يعتبر أولى أهداف التنمية المحلية ويتم عن طريق تشجيع النشاط الإقتصادي المحلي والإستثماري.
- تحقيق التوازن بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية في آن واحد، حيث يرى البنك الدولي أن السعي لتحقيق النمو الاقتصادي كثيرا ما جرى على حساب التنمية الاجتماعية، وأن إعتبارات التوازنات المالية واستقرار الإقتصاد الكلي قد طغت على الإعتبارات المتصلة بالجوانب الهيكلية والاجتماعية والبشرية للتنمية المحلية.
- الزيادة في النمو الاقتصادي والزيادة في الإنتاج ورفع مستوى الدخل ومتوسط دخل الفرد، وتفعيل الإستثمارات وهذا من أجل تحقيق الرفاء لكل أفراد المجتمع.
- وضع خطط وبرامج لكيفية التعامل مع النفايات والفضلات المنزلية والتجارية ومعظم المنشآت والمصانع ومحاربة رمي الأوساخ في الشوارع وغيرها.
- تسعى التنمية المحلية المحافظة على أنظمة المحيط والشوارع والأحياء والوقاية من الأوبئة والأمراض المتنقلة والمعدية.
- وإلى جانب هذه الأهداف نضيف أهداف أخرى تتمثل في:
- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية
- نمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا وتوطينها واستخدامها بالرغم من التوجه الحالي نحو عولمة الاقتصاد[1].
- رفع المستوي المعيشي عبر تنوع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، وذلك بتنشيط وتنويع موارد وطاقات المجال الجغرافي مما يحدث تغير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته

[1] عبدالوهاب رميدي، كمال عامر، دور المقاربة التشاركية في تعزيز التنمية المحلية، العدد01، البليدة، جانفي، ص169

من خلال مستوى المعيشة وتطور البيئة الحياتية اليومية وتحسن مستوى الخدمات، بفك ذلك العزلة عن المناطق النائية ويساهم في دمجها في الاقتصاد القومي.[1]

3- الأهداف البيئية:

- تقع مسؤولية حماية البيئة على عاتق كل من الأفراد في المجتمع المحلي والحكومات، فهذه الأخيرة تمثل قمة الهرم والذي يقصد به المراقب والموجه والمخطط، أما المسؤولية الكبيرة تقع على عاتق المواطنين هذا لأن المواطنين هم الذين يتسببون في رمي الأوساخ والفضلات في نفس الوقت يسيرون المؤسسات والشركات التي تستغل الثروات والموارد الموجودة على المستويات المحلية.
- إن هدف التنمية المحلية على الصعيد البيئي هو حماية الموارد الطبيعية والإستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.
- تحديث بنية التنمية الريفية بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج وتحديث بنيات الري وتأهيل الكوادر وبناء القدرات وزيادة الإنتاجية بإدخال المكننة والإرشاد الزراعي، يحول ذلك المجتمعات القروية المنعزلة إلى مجتمعات زراعية حديثة.

المطلب الثاني: مقومات ومبادئ التنمية المحلية

أولا: مقومات التنمية المحلية

1- المقومات المالية:

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصاتها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد و كذا الرقابة المالية المستمرة[2].

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفر نظام محاسبي كفو وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

2-المقومات البشرية:

[1] علي عدنان حاج، المصادر التنموية المتعددة في تحقيق التنمية في الجزائر، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 7نوفمبر2018، ص7

[2] طيرش عطية، مقومات الملية للرقابة المالية، أسس وفعاليات، دراسة حالة ميزانية البلدية- رغاية الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلات ضهادة الماستر، جامعة الجزائر، 2018/2017، ص 55

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملة الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ويتابعها ويعيد في النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع لحلول المناسبة لها في الوقت المناسب[1].

ان دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

- الأولى هي أنه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان؛
- الثانية أنه وسيلة تحقيق التنمية.

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، وحتى السياسة باعتبار الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة، وأن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، ولن يتأتى ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا وهذا بوضع استراتيجية لتنمية الموارد البشرية، هذه الاستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور وهي:

- الرعاية الاجتماعية وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة، وتتمثل في الغذاء الصحة التعليم، السكن التوظيف.
- التأهيل الفني يتمثل في توفير المؤهلات العليمة والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية، ويندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب الإعلام، نشر الوعي الثقافي والفكري[2].
- المشاركة الجماعية (الشعبية) تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية.

3 – المقومات التنظيمية

تتمثل في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

---

[1] غريبي محمد، تناح أبوبكر الصديق، الرقابة المالية في المراكز الادارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2017/2016، ص 64

[2] عبد الفتاح محمد الحسن، محمد السيد سرايا، ص 190

وتعرف الإدارة المحلية بأنها نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين" ويقوم نظام الإدارة المحلية على مبدأين أساسين هما:

- مبدأ الديمقراطية ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشر على الديمقراطية.
- مبدأ اللامركزية أي تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

وعموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب ومنها التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة.

- التنسيق فيما بين الادارة المحلية والحكومية المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان بمناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.
- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وعالية، والحد من الروتين بتبسيط الاجراءات.
- استخدام أساليب ادارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الادارة المركزية تراعي الظرةفي والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.
- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الابداع والابتكار.
- اكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عملية اتخاذ القرارات.
- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.[1]

ثانيا: مبادئ التنمية المحلية

هناك مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية ذاتها كعملية تكاملية، بحيث إن لمت توفر هذه المبادئ أو أهمل بعضها فقدت تنمية المجتمع ركائز تحقيق أهدافها الكاملة، وتصبح بذلك منهجا ناقصا باعتبار أن تنمية المجتمع هي عملية شمول وتوازن وتكامل وتنسيق يشارك فيها المواطنون من بدايتها إلى نهايتها. ومن أهم هذه المبادئ نجد:[2]

1- مبدأ الشمول: يعني هذا المبدأ ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والشمول يعني كذلك شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.

[1] عبد الفتاح محمد الحسن، محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص ص 190-191

[2] هزراشي طارق، لباز لمين، دراسة مقارنة لتمويل عجز الميزانية العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعين الملتقى الدولي الأول الإسلامي: الواقع والرهانات المستقبلية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، يومي23-24 فيفري 2011.

2-مبدأ التوازن: يعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها مثلا في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر مقارنة بغيرها من القضايا والاهتمامات، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها.

3-مبدأ التكامل: يعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر بمعنى أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس حيث توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية والبشرية فالتنمية ما هي إلا إحداث تغيير مرسوم في المجتمع وهذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية حيث يكون التغيير متوازنا في كلا الجانبين ماد وغير ماد.

4-مبدأ التنسيق: يهدف هذا المبدأ إلى توفير جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافرت جهودها وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها لأن ذلك يؤدي إلى تضييع الجهود وزيادة التكاليف ولهذا تبذل جهود كثيرة لإحداث مبدأ التنسيق بهدف تفاد هذه النقائص والتقليل من آثارها.

المطلب الثالث: برامج ونماذج التنمية المحلية

أولا: برامج التنمية المحلية

هناك العديد من برامج ومشروعات التنمية المحلية هناك العديد من البرامج والمشروعات التي يمكن الاسترشاد بها في تحقيق التنمية المحلية بمساعدة ومشاركة أهالي المجتمع ويمكن حصر معظم هذه البرامج والمشروعات فيما يلي[1]:

1- برامج عمرانية

- توفير مساكن مناسبة لأهالي المجتمع.
- تشجيع المشاركة في مشروعات الخدمة العامة كتمهيد وشق الطرق وإنشاء الحدائق ورعايتها، وزرع الأشجار وحملات النظافة العامة.
- أشغال الطرق والمطارات.
- إنشاء الجسور، السدود.

2- برامج صحية

- تكوين مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان بأهمية تنظيم الأسرة.
- التوسع في إنشاء المستشفيات العامة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة.

3- برامج اجتماعية

[1] تقرير الادارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، محاسبة حكومية، المؤسسة العامة للتعلم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية، ص8

- إنشاء دور الحضانة.
- إنشاء مشروعات للأسرة المنتجة لمساعدة الأسرة في زيادة دخلها.
- تشجيع المواطنين على إنشاء المشروعات بالجهود الذاتية.
- تشجيع المواطنين على الحد من السلوك الاستهلاكي وزيادة الادخار من خلال إنشاء
- التوسع في إقامة المكتبات العمومية لزيادة درجة الوعي لدى فئات المجتمع.

4- برامج ثقافية

- تنظيم الندوات والمحاضرات التي تتناول قضايا تدعيم التنمية وتناق الأحداث الجارية.
- إنشاء مكتبات عامة لتشجي المواطن على الاطلاع والثقافة.

5- برامج زراعية

- فتح المسالك الفلاحية وفك العزلة على المناطق ذات الطابع الفلاحي.
- توسيع المساحات الخضراء.
- إنجاز قنوات المقي.

6- برامج خدمية

- توفير مرافق الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي.
- إعادة تسهيل المناطق الحضرية.
- تأهيل مرافق ودور الشباب لكي تساير التطورات الحالية.

(8) برامج صناعية:

- توسي شبكة التغطية بالكهرباء والغاز الطبيعي.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسب تمويلية معينة.
- تهيئة المناطق الصناعية.
- إنجاز وحدات صناعية تستوعب عدد لا يمس به من اليد العاملة.

تهدف هذه البرامج والمشروعات إلى تلبية الحاجات المطلوبة من الأفراد غير أن نجاح هذه البرامج والمشروعات لن يتسنى له المساهمة الهيئات المحلية فيها وحرصها على تنفيذها.[1]

ثانيا: نماذج التنمية المحلية

يصنف المهتمون بقضايا التنمية أهم النماذج الإنمائية في ثلاثة نماذج رئيسية هي:

1- النموذج التكاملي:

يتكون هذا النموذج من مجموعة البرامج التي تنطلق من المستوى القومي والتي تشمل كافة القطاعات الفرعية (الاقتصادية والاجتماعية) وكذلك يشمل كافة القطاعات الفرعية (ريف حضر، مناطق صحراوية

[1] تقرير الادارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، مرجع سبق ذكره، ص 09

فالنموذج التكاملي هو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين القطاعي والجغرافي والتي تحقق أيضا التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والشعبية المستثارة.

يشترط لنجاح هذا النموذج توافر شكل من أشكال الانفصال المزدوج خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات الفرعية الوظيفية من خلال لجان دائمة ومشتركة كما يتطلب توافر قدر من لا مركزية اتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة.

2- النموذج التكييفي

يتفق هذا النموذج مع النموذج السابق في كونه ينبثق عن المستوى المركزي إلا أنه يختلف عنه في كونه يركز على عمليات تنمية المجتمع المحلى والاعتماد على التنظيمات الشعبية وسمي هذا النموذج بالتكييفي لأنه لا يتطلب استحداث تغيير في التنظيم الإداري القائم أي أن ابرام هذا النموذج يمكن أن تنفذ في ظل أي نوع من التنظيمات الإدارية .

3- نموذج المشروع

يطبق هذا الموذج في منطقة جغرافية معينة التوافر فيها ظروف خاصة ومن هنا جاء الاختلاف بينه وبين النموذجين السابقين. يتفق هذا النموذج مع النموذج التكاملي في أنه النموذج متعدد الأغراض ولكن يطبق في منطقة جغرافية معينة حيث أن النموذج التكاملي يطبق على مستوى المجتمع ككل.و يعتقد بعض المهتمين بقضايا التنمية أن هذا النموذج يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا أو استطلاعيا يطبق على المستوى القومي إذا ما ثبت نجاحه وفعاليته في المناطق التجريبية

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا الى ان الرقابة المالية هي عبارة عن مجموعة من الاجراءات اللازمة لمتابعة اعمال التنفيذ، الخطط والسياسات الموضوعة بقصد التعرف على أي انحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب. كما أن الهدف الاساسي للرقابة المالية هو الحفاظ على المال العام للدولة وصرفه على الوجه الامثل دون حصول اسراف او تبذير.

ان التنمية المحلية تعد أحد مستويات التنمية وأداة من أدوات الترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن باتباع سياسات معينة لإنجاز مختلف البرامج التنموية.

ولكي تحقق التنمية الاقتصادية الاهداف المسطرة واستغلال الموارد المالية بشكل عقلاني فإن الرقابة المالية هي الوسيلة القادرة على مراقبة صرف المال العام وتنفيذ مشاريع التنمية من خلال مختلف أجهزة الدولة المخولة لها بتطبيق الإجراءات والتشريعات القانونية المنظمة لعملها.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعتبر البلدية انسب جهازي إداري محلي يمكنه تحقيق طموحات وتطلعات المواطنين في جميع المجالات من خلال برامج تنموية محلية تخدم المصلحة العامة لسكان البلدية تحاول الدولة من خلالها تأكيد سياسة اللامركزية، لاسيما في مجال التخطيط. تساهم البلدية في التنمية المحلية عن طريق المخطط البلدي للتنمية، الذي يعتبر الأداة المفضلة لدعم التنمية المحلية، وتحقيق حسن سير الخدمة العمومية، وتشجيع التضامن المحلي حيث تتيح الدولة لسكان البلدية من خلاله التعبير عن حاجياتهم التي يقدرونها بأنفسهم، ويقترحون حلول لمشكلاتهم وفق وجهات نظرهم أو على الأقل وجهات نظر من يمثلهم.

المبحث الاول: نبذة عامة حول بلدية الحويطة

المطلب الاول: ماهية البلدية الحويطة

1. تعريف البلدية:

هي مرحلة الإدارية لامركزية اقليمية وهي جهاز او خلية التنظيم الاساسية والقاعدية سياسيا، إداريا، اجتماعيا وثقافيا، كما انها تقوم بخدمة الشعب في القضايا المطروحة على أكمل وجه، وعليه فإن البلدية ممثلة للنظام المركزي وهي تقوم على خدمة المجتمع.

المساحة: تبلغ مساحتها 450 كلم^2

المناخ: مناخ صحراوي جاف حار صيفا وبارد شتاءا

نسبة الامطار السنوية: تعتبر شبه منعدمة تتساقط احيانا من خلال شهري نوفمبر وأفريل

الرياح: ليست لديها مواسم أو أوقات معينة مع الاشارة الى كثافتها خلال شهر فيفري ومارس وأفريل وتكون غالبيتها شرقية وجنوبية وغربية.

السكان: عدد السكان البلدية حسب احصائيات الاخيرة حوالي 30,000 نسمة

المطلب الثاني: اهداف البلدية الحويطة–الاغواط

تعتبر البلدية مؤسسة ذات أهمية بالغة في الدولة ككل فهي تساهم في كل القطاعات اضافة الى خدمة المواطنين ومن بين اهدافها:

- ✓ إنشاء مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الضرورية على مستوى تراب البلدية
- ✓ السهر على تحقيق الامن والاستقرار
- ✓ تنظيم الانتخابات والعمل
- ✓ المحافظة على النظام العام
- ✓ تسيير وتنفيذ القوانين والتنظيمات على مستوى تراب البلدية
- ✓ محاولة حل مختلف مشاكل المواطنين
- ✓ تزويد المواطن بمختلف الوثائق الضرورية

المطلب الثالث: مهام البلدية

إن مهام المجلس الشعبي البلدي هو التداول في شؤون البلدية المختلفة وللمجلس الشعبي البلدي لجان دائمة أو مؤقتة تتكون من بين أعضائه قصد دراسة القضايا التي تهم البلدية لاسيما في المجالات التالية:

- ✓ الاقتصاد والمالية.
- ✓ التهيئة العمرانية والتعمير.
- ✓ الشؤون الاجتماعية والثقافية.

يحل المجلس الشعبي البلدي بكامله في الحالات التالية:

- ✓ عندما يصبح عدد المنتخبين أقل من نصف عدد أعضائه.
- ✓ في حالة الاستقالة الجماعية.
- ✓ في حالة وجود اختلاف خطير بين أعضاء المجلس.
- ✓ .في حالة ضم بلديات لبعضهما أو تجزئتهما.

ولا يمكن حل المجلس إلا بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على تقرير وزير الداخلية. وفي حالة حل المجلس يتولى تسيير شؤون البلدية مجلس مؤقت يعينه الوالي بقرار منه في الأيام العشرة التالية للحل.

1- تعيين ومهام رئيس المجلس الشعبي البلدي:

تتشكل الهيئة التنفيذية من رئيس المجلس الشعبي البلدي ويمكن أن يساعده في ذلك نائب أو أكثر تكلف. هذه الهيئة بتنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي ويعين أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد عضوا من بينهم رئيس للمجلس الشعبي البلدي ويتم تنصيبه في مدة لا تتعدى ثمانية أيام (08)، بعد الإعلان على نتائج الاقتراع ويعين الرئيس للمدة الانتخابية للمجلس الشعبي البلدي.

2- اختصاصات الرئيس:

يمثل رئيس البلدية في كل التظاهرات الرسمية والاحتفالات كما يمثلها في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية وفقا للأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

أيضا من مهام الرئيس القيام باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية وإدارتها تسيير إيرادات البلدية والأذن بالاتفاق إبرام عقود اقتناء الأملاك إبرام المناقصات أو المزايدات الخاصة بإشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها، كما يشرف رئيس المجلس الشعبي البلدي على رئاسة المجلس وهنا تقع عليه مسؤولية حسن سير جلسات

أشغال المجلس وضبطها أيضا يمثل رئيس البلدية الدولة على مستوى البلدية وله أيضا صفة ضابط الحالة المدنية وصفة ضابط الشرطة القضائية.

ولرئيس البلدية مهام عديدة منها من تكون تحت سلطة الوالي مثل: (نشر وتنفيذ القوانين والتنظيمات عبر تراب البلدية وتنفيذها – السهر على حسن النظام والأمن العموميين وعلى النظافة العمومية). ومنها من تدخل في إطار صلاحيته مثل: الأمر باتخاذ إجراءات محلية خاصة بالأشياء التي يخضعها القانون لمراقبته وسلطته. إعادة نشر القوانين والتنظيمات الخاصة بالأمن وتذكير المواطنين باحترامها وكذا اذا اقتضت ذلك ضرورة تطبيق مداولة المجلس الشعبي البلدي.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للبلدية وأهم وظائفه

أولا: الهيكل التنظيمي

الشكل رقم (2–1) يوضح الهيكل التنظيمي للبلدية

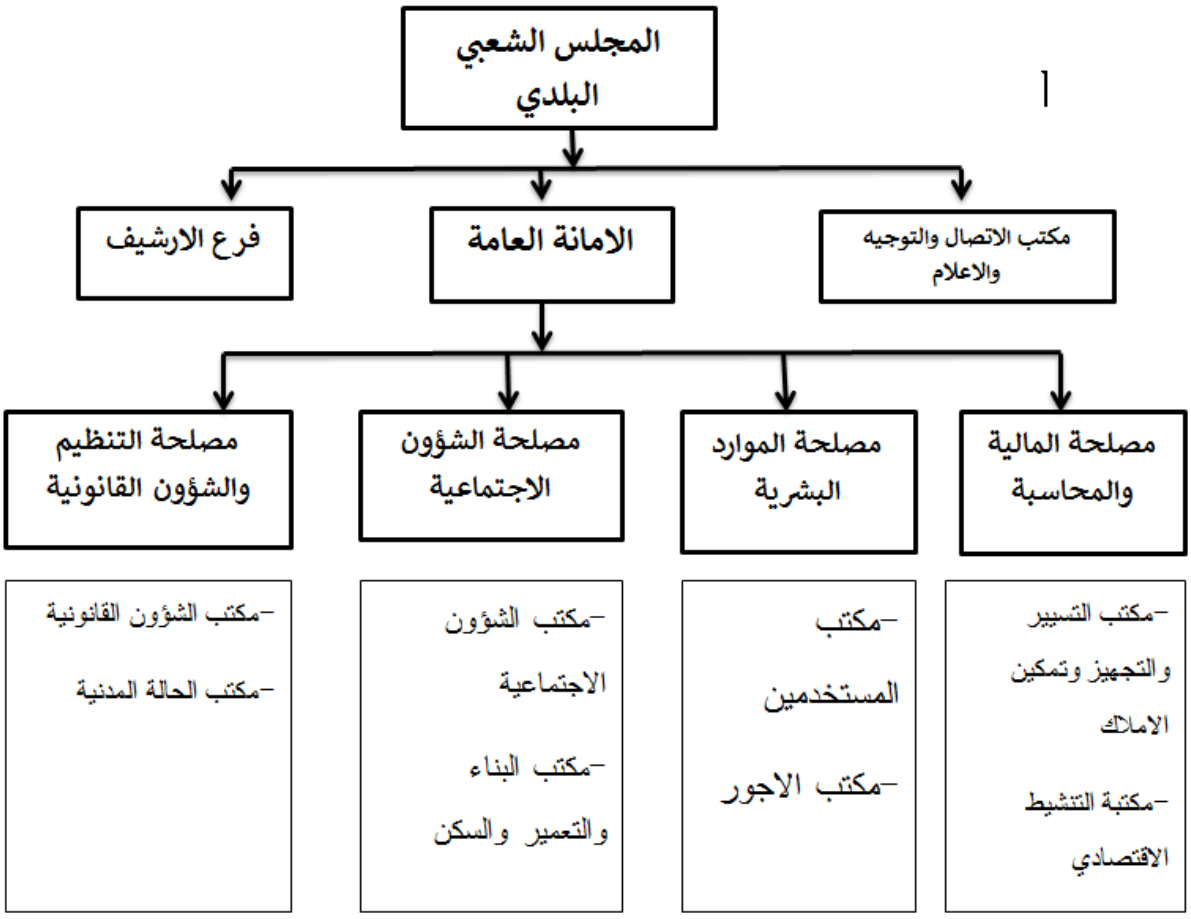

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على وثائق بلدية الحويطة –الاغواط

ثانيا: وظائف كل مصلحة

هيكل تنظيمي اعتمد بموجب مداولة عن المجلس الشعبي البلدي وقرار صادر عن رئيس المجلس الشعبي البلدي ويتكون هذا الهيكل التنظيمي من:

- ✓ أمانة عامة
- ✓ 04مصالح
- ✓ 08مكاتب.
- ✓ فرع بلدي.
- ✓ 01 حضيرة بلدية.

مهام الأمانة العامة: يديرها موظف يسمى الأمين العام للبلدية ويقوم بما يلي:

- ✓ جمع مسائل الإدارة العامة.
- ✓ القيام بإعداد اجتماعات المجلس.
- ✓ القيام بتنفيذ المداولات.
- ✓ القيام بتبليغ محاضر مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات للسلطة الوصية إما على سبيل الإخبار أو من اجل ممارسة سلطة الموافقة والمراقبة.
- ✓ تحقيق إقامة المصالح الإدارية والتقنية وتنظيمها والتنسيق بينها ورقابتها.
- ✓ ممارسة السلطة السلمية على موظفي البلدية.

مهام مصلحة المالية والمحاسبة يترأسها موظف يسمى رئيس مصلحة المالية والمحاسبة تضم مكتب هما:

- مكتب التنشيط الاقتصادي
- مكتب التسيير والتجهيز وتثمين الأملاك.

ومن أهم مهام هاته المصلحة ما يلي:

- ✓ التسيير المالي للبلدية والتجهيز.
- ✓ اعداد الميزانية والحساب الإداري للبلدية.
- ✓ الفوترة بقسميها التسيير والتجهيز وتحرير سندات الشراء.
- ✓ متابعة إبرام الصفقات والاتفاقيات.
- ✓ جرد وتثمين ممتلكات البلدية المنقولة والثابتة.
- ✓ متابعة إبرام عقود الإيجار.
- ✓ تحصيل وتسديد المداخيل والنفقات

- ✓ متابعة القضايا الفلاحية ومساعدة الفلاحين.
- ✓ متابعة عمليات الاحصاء والأراضي الفلاحية والموالين.
- ✓ متابعة عملية التعداد العام للسكن والسكان حسب التنظيمات سارية المفعول.

ومصلحة الموارد البشرية يترأسها موظف يسمى رئيس مصلحة الموارد البشرية وتضم مكتبين هما:

- مكتب المستخدمين
- مكتب الأجور

تتكلف هذه المصلحة بمتابعة سير الحياة المهنية لكل الموظفين والعمال والحفاظ على حقوقهم والسهر على تنفيذ واجباتهم وتتمثل حقوق العمال فيما يلي: (الأجر بعد. تأدية الخدمة الترقية في الدرجة والصنف. الحماية الاجتماعية. الاستفادة الخدمات الاجتماعية. الراحة والعطل القانونية. التكوين وتحسين المستوى).

كما تراقبهم على أداء واجبهم المهني ومعاقبة من يخل بأداء المهام المنوطة به كالمواظبة والمساهمة في نشاط المؤسسة وروح المسؤولية والمبادرة.

مصلحة الشؤون الاجتماعية: يترأسها موظف يسمى رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية وتضم مكتبين هما:

- مكتب الشؤون الاجتماعية
- مكتب البناء والتعمير والسكن.

تتلخص مهام هذه المصلحة على الخصوص بمتابعة هموم وانشغالات المواطن اليومية ومساعدتهم في حل مشاكلهم ورفع الغبن عنهم في حدود قدرات وإمكانيات البلدية خاصة في المجالات التالية:

- ✓ الوقاية والنظافة العمومية؛
- ✓ تشغيل المواطنين في إطار الشبكة الاجتماعية؛
- ✓ نظافة وترقية المحيط ومتابعة ملفات المعوزين والمعاقين والمسنين ومساعدتهم للحصول على حقوقهم؛
- ✓ متابعة عمليات البناء والتعمير ميدانيا وتقنيا؛
- ✓ إحصاء الفئات المحرومة قصد مساعدتها في الظروف الصعبة كالتكفل بهم في قفة رمضان والختانة وغيرها؛
- ✓ تنشيط ومساعدة الجمعيات الثقافية والرياضية.

مصلحة التنظيم والشؤون القانونية: يترأسها موظف يسمى رئيس مصلحة التنظيم والشؤون القانونية وتضم مكتبين هما:

- مكتب التنظيم والشؤون القانونية؛
- مكتب الحالة المدنية.

هاته المصلحة تقوم بتقديم خدمات جليلة للمواطنين وتسهل لهم الحصول على الوثائق الخاصة بهم، كما تقوم بتحرير وإبرام عقود الزواج المكاتبات تسجيل وإحصاء المواطنين في عمليات: (الانتخابات والخدمة الوطنية والوفيات والولادات)، كما تصدر من هذه المصلحة كل الوثائق التي تهم المواطنين كالشطب من القوائم الانتخابية – تحويل الإقامة وكل ما يتعلق بحركة وتنقل المواطنين.

مهام الفرع البلدي: يترأسه موظف يسمى رئيس فرع

أنشأ هذا الفرع خصيصا لفك العزلة عن سكان هاته المنطقة وتقريب الإدارة من المواطن وهو يؤدي نفس الدور الذي يؤديه مكتب الحالة المدنية بمصلحة التنظيم والشؤون القانونية حيث تصدر منه جميع وثائق الحالة المدنية الخاصة بالمواطنين. كل مكتب يترأسه موظف يسمى رئيس مكتب وهو يعمل تحت السلطة السلمية لرئيس المصلحة ومساعدته في تأدية مهام المصلحة ويعينه في ذلك عون أو عدة أعوان

حضيرة البلدية:

تعتبر الحضيرة أحد الركائز الأساسية للبلدية بحيث بدونها تصاب البلدية بالشلل التام ولا تستطيع تأدية مهامها على أكمل وجه وكلما كانت حالة الحضيرة جيدة من عتاد ووسائل، فإن البلدية ستتغلب على حل العديد من المشاكل خاصة المتعلقة بالمواطنين كالنظافة وصيانة الطرقات والنقل المدرسي وغيرها.

المبحث الثاني: نتائج المخططات البلدية للتنمية ببلدية الحويطة (2020–2023)

يجب على البلدية باعتبارها مكان لالتقاء التطلعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك الرياضية بإعداد مخطط التنمية وفقا للصلاحيات الموجهة لها في قانون البلدية وكذلك العمل بما هو موجود ضمن مدونة مخططات البلدية للتنمية التي تمنح وتبين للبلدية مختلف المشاريع التي يمكن لها اقتراحها تسجيلها في إطار هذا المخطط والتي يجب التقيد والالتزام بها.

المطلب الأول: تحضير المخطط البلدي للتنمية(pcd)

من أجل تحضير هذا المخطط يجب أن يمر بعدة مراحل تكون بشكل متكامل حيث تنطلق من جمع البيانات حول مختلف الامكانيات المتوفرة حيث يتم وضع سلم الأولويات ، ثم يتم مناقشة هذه الأولويات في المجلس الشعبي البلدي لبلدية الحويطة من أجل فتح باب نقاشات مع ممثلي المجتمع المدني ، ووضع بدائل تتضمن مختلف الاقتراحات والآراء حيث يتم عرضها على اللجان التقنية ، ويتم من خلالها وضع الاطار التفصيلي للمخطط وتحديد الغلاف المالي الملائم للعمليات المقترحة بناء على تقرير

اللجان التقنية كما أنه أي مقترح من البلدية التسجيل أي عملية في المخطط البلدي يجب أن تتم الدراسة وتتعلق بـ:

- امكانية انجاز المشروع وصلاحيته؛
- تقدير الكلفة تقديرا صحيحا؛
- امكانية تمويل من برنامج المخطط البلدي للتنمية؛
- المصلحة الاجتماعية للمشروع؛
- اجال الانجاز والنتائج المرجوة.

أولا: إجراءات إعداد المخطط البلدي للتنمية

أهم الشروط الواجب احترامها لإعداد المخطط البلدي للتنمية هي:

1-ضبط حاجيات البلدية وترتيبها حسب سلم الأولويات: يجب على البلدية أن تحدد حاجيات تكون ضرورية لتحسين معيشة المواطن ولذلك يجب أن تقوم بترتيبها وفق سلم الأولويات، فيجب التركز على عمليات التي لديها أولوية حسب ما جاء في مدونة مخططات البلدية للتنمية.

2- احترام توجيهات الحكومة: يمكن استخلاص هذه التوجيهات التي يتم التعبير عنها في برنامج الحكومة لذلك على البلدية عند اعداد مخطط تنموي احترام مختلف التوجيهات

3-الوفاء بالوعود الانتخابية: عن طريق وضع البرنامج الانتخابي ضمن مقترحات المخطط البلدي للتنمية من أجل تسجيلها.

ثانيا: مراحل ومستويات تحضير المخطط البلدي للتنمية

يمر المخطط البلدي بعدة مراحل ومستويات قبل تسجيله ويكون كالتالي:

1-على المستوى المحلي: لدينا عدة مستويات على المستوى المحلي يمر بها المخطط البلدي للتنمية قبل عملية التسجيل النهائي وتكون كالتالي:

أ-على مستوى البلدية : تقوم بلدية الحويطة باقتراح جملة من المشاريع التنموية وهذا من خلال احترام جميع الشروط التي تطرقنا لذكرها سابقا. يعقد المجلس الشعبي البلدي مداولة الاقتراح المشاريع التنموية والتي يتقدم بها نواب المجلس وكذلك ممثلي المجتمع المدني الغرض تنفيذها في السنة المالية المقبلة وذلك وفقا لسلم الأولويات، ثم يتم تسجيلها كاقتراحات والتي يتم اختيارها وفقا لمبدأ لامركزية التخطيط لكون المسؤولين المحليين أدرى بالمشاكل والمتطلبات التي يحتاجها المواطن لتحسين الظروف المعيشية.

بعدها تقوم المصالح التقنية للبلدية بإعداد بطاقة تقنية لكل عملية مسجلة ضمن الاقتراحات تشمل هذه البطاقة التقنية على ذكر طبيعة المشروع، موقعه، التقييم المالي للمشروع، وذكر آثاره المحتملة.

ب- على مستوى دائرة عين ماضي: تقوم بلدية الحويطة بإرسال نسخة من الاقتراحات المسجلة إلى رئيس دائرة عين ماضي وهو بدوره يعقد اجتماعا مع اللجنة القطاعية التقنية التي تتكون من كاتب عام مكلف بالتخطيط، رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الحويطة وممثلو المصالح التقنية للبلدية، كذلك مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية مديرية الشباب والرياضة، مديرية الصحة والسكان، حيث تقوم اللجنة بالاطلاع على مقترحات البلدية وتعديلها وفق سلم الأولويات ، التكلفة المالية للمشروع وكذلك قدرة الانجاز على مستوى البلدية، وتختتم هذه اللجنة القطاعية التقنية بإعداد بطاقة نهائية لكل مشروع في مقترحات البلدية وترفع إلى اللجنة التقنية بالولاية.

ج- على مستوى ولاية الاغواط: بعد موافقة رئيس الدائرة على البطاقة التقنية للمشروع أو اقتراح تسجيل للمشاريع التي تم اقتراحها في البلدية، ويتم إرسالها إلى مديرية البرمجة والتخطيط ومتابعة الميزانية لولاية الاغواط وبحضور رئيس المجلس الشعبي الولائي يتم ما يسمى بعملية التحكيم مع ممثلو الدوائر والبلديات حسب برنامج ولاية الاغواط مع تتبع مشروع البطاقة التقنية لكل مشروع مع إمكانية تعديل الاغلفة المالية لبعض المشاريع المقترحة وتتم عملية المصادقة الأغواط البطاقة التقنية لكل على المشاريع المقبولة وتسجيلها حسب الفصول والمواد.

بعد استلام مقرر التسجيل من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي يتم عقد جلسة مداولة المجلس البلدي الذي لا تتم المصادقة فيه على مختلف مشاريع المراد إنجازها. يتم إرسال تسجيل أولي للمشاريع المصادقة عليها للقيام بإجراءات الاستشارة أو مناقصة أو اعادة ارسال النتائج إلى مدرية البرمجة والتخطيط ومتابعة الميزانية من أجل التسجيل النهائي وارسال مقرر تسجيل إلى المجلس الشعبي البلدي.

د- مقرر التسجيل: تقوم مديرية البرمجة والتخطيط بإعداد مقرر التسجيل خاصة بكل بلدية والذي يتضمن البيانات التالية: ولاية الاغواط، دائرة عين ماضي، بلدية الحويطة، الرقم التسلسلي للمقرر، عنوان العملية، رقم العملية، التكلفة الأصلية للمشروع، أجال التنفيذ ، يوقع هذا المقرر من الوالي ، ترسل لرئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الحويطة حيث يقوم بصفته المسؤول عن البلدية بإعطاء أمر الخدمة ببدء الأشغال تبعا لبنود صفقة أو اتفاقية.

هـ- تسجيل المشاريع: بعد حصول بلدية الحويطة على مقرر التسجيل من طرف مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الحويطة، تقوم بتسجيلها في بطاقات تقنية بصفة دقيقة وترسل إلى مديرية التخطيط والبرمجة ومتابعة الميزانية من أجل تسجيلها في ميزانية تجهيز عملية خاصة بالولاية وتتم المصادقة من قبل المجلس الشعبي البلدي لبلدية الحويطة على مقرر التسجيل وتكون المدونة قابلة للتنفيذ.

المطلب الثاني: المخططات البلدية للتنمية لبلدية الحويطة

أولا: حصيلة مشاريع مخططات البلدية للتنمية لبلدية الحويطة 2020 الى 2023

بعد ان تطرقنا الى كيفية اعداد وتحضير المخططات البلدية للتنمية لبلدية الحويطة سنعرض في هذا المطلب حصيلة المخططات البلدية للتنمية المقترحة منها ما تمّ تسجيله ومنها ما تم تأجيله خلال الفترة (2020-2023)

الجدول رقم (2-1): مجموع المبالغ المالية المرصودة لسنوات (2020-2023) **الوحدة: مليون دينار جزائري**

السنوات	2020	2021	2022	2023
مجموع المبالغ المرصودة	21955000.00	4096000.00	32783000.00	46136000.00

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على وثائق بلدية الحويطة –الاغواط

التعليق: من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن مخصصات واعتمادات المخططات البلدية للتنمية شهدت تراجعا كبيرا في سنة 2020 وهدا عائد لظهور أزمة بترولية والزيادة في اشتداد الأزمة سنة 2020 وبذلك أعلنت الحكومة عن سياسة التقشف وترشيد النفقات ونحن نعلم أن المخططات البلدية للتنمية تمول تمويل كلي من طرف الدولة فهي مبالغ غير ثابتة تتميز بالتغيير من سنة إلى أخرى حيث نلاحظ ارتفاع نسبي لسنة 2020 وهذا عائد إلى بداية التعافي الذي شهدته الأسواق العالمية للنفط مما أدى إلى رفع التجميد عن بعض مشاريع التجهيز العمومي والتي تدخل ضمن مدونة مخططات البلدية للتنمية حيث نلاحظ الزيادة في الاعتمادات المخصصة في هذا المجال من خلال سنتي 2021/2022 والتي شهدت زيادة كبيرة بالنسبة للاعتمادات المرصودة بأضعاف السنوات التي مرت ويعود هذا للتوجهات الحكومية التي أدت إلى تخفيف من اجراءات التقشف مما أدى إلى التأثير بشكل كبير على عملية التنمية في بلدية الحويطة كون ان المخطط البلدي للتنمية يهتم بجوانب مرتبطة أساسا بالانشغالات اليومية للمواطنين كالتزويد بالمياه الصالحة للشرب والتربية والصحة.

ثانيا: مخططات البلدية للتنمية المقترحة والمسجلة والمؤجلة خلال الفترة 2020-2023

الجدول رقم (2-2): المخططات البلدية للتنمية المقترحة والمسجلة والمؤجلة لسنوات 2020-2023

السنوات / المشاريع	2020	2021	2022	2023	اجمالي المشاريع
المقترحة	12	09	13	10	44

المسجلة	04	01	07	07	44
المؤجلة	08	08	06	03	25

المصدر: وثائق من مكتب الميزانية لبلدية الحويطة

التعليق: من الجدول أعلاه نلاحظ ان عدد المشاريع المقترحة خلال الفترة (2020–2023) قدرت ب 44مشروع حي تم قبول 44 مشروع مسجل في حين تم تأجيل25 مشروع أي ما نسبته 59"% من المشاريع المقترحة مع العلم أن أغلب المشاريع المقترحة تم اقتراحها انطلاقا من الاحتياجات التنموية والعدد المعتبر من المشاريع المؤجلة قد يؤثر سلبا على عملية التنمية لبلدية الحويطة.

بالرجوع الى عدد المشاريع المقترحة فان أكبر عدد تم تسجيله كان سنة 2021/2020 وهي نفس السنة التي شهدت العدد الأكبر من المشاريع المؤجلة بحجة عدم توفر الاعتمادات المالية وكذلك لم تكن هذه المشاريع ضمن الأولويات للسلطات الولائية, وتلي بعد ذلك سنة 2022 التي شهدت 13 مشروع مقترح سجلت 07 مشروع وهي نسبة معتبرة والتي ساهمت بشكل ايجابي بعملية التنمية خلال هذه السنة والتي راعت فيها المصالح الولائية اعطاء الأولوية لبعض البلديات في التنمية منها بلدية الحويطة التي قد شهدت في سنتي 2023/2021 اقل نسبة مشاريع المقدرة بـ 09 مشروع مقترح منها 01 مسجل على التوالي في سنة 2021 أما في سنة 2023 فتم اقتراح 10 مشاريع وقبول تسجيل 07 مشاريع, وهذا راجع لكون المخططات البلدية للتنمية تتأثر تأثيرا كبيرا بالسياسات المنتهجة من طرف الحكومة خلال هاتين السنتين بسبب تدني أسعار المحروقات والتي أثرت على ميزانية الدولة وعلى المخططات البلدية للتنمية لبلدية الحويطة والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على هذا التمويل لتلبية احتياجات المواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية.

ثالثا: توزيع مشاريع المخططات البلدية للتنمية المسجلة حسب القطاعات

الجدول رقم (2–3):تصنيف المخططات البلدية للتنمية المسجلة حسب نوعيها من 2020–2023

القطاع / السنوات	قطاع الموارد المالية والري	قطاع البناء والتعمير والتجهيزات العمومية	قطاع الاشغال العمومية	قطاع التربية	قطاع البريد والمواصلات والاسواق الجوارية
2020	02	01	01	00	00
2021	00	00	01	00	00
2022	0	04	02	01	00
2023	01	02	03	01	00

المجموع	03	07	07	02	00

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على وثائق بلدية الحويطة –الاغواط

التعليق: تلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القطاع الذي استفاد خلال أربع سنوات محل الدراسة هو قطاع الأشغال العمومية وقطاع التعمير والبناء والتجهيزات العمومية بـ 07 مشاريع مسجلة ثم يليه قطاع الموارد المائية والري بـ 03 مشاريع مسجلة، ثم يليه قطاع التربية بـ 02 مشاريع مسجلة، وفي الاخير يأتي قطاع البريد والمواصلات، أي مشروع مسجل خلال السنوات الأربعة التي كانت والأسواق الجوارية والذي لم يستفد من مجال الدراسة.

ومنه نلاحظ أن أنواع المخططات التابعة لقطاع الأشغال العمومية التي استحوذت على أكبر حصة خلال مجال الدراسة لأنه يعتبر من أولويات الهيئة المنتخبة الا انه لا يكتسب أهمية بالنسبة للسطات الولائية ولا بالنسبة للمخطط الوطني للتنمية، وقطاع البناء والتعمير والتجهيزات العمومية والذي لديه أهمية لدى المجالس المنتخبة لأنه من البنى الأساسية لقيام البنى التحتية وتعتبر من أولويات المواطنين وهي مهمة للتنمية المحلية ولتقييم دور المخططات الوطنية للتنمية والتي جاءت من أجل حل المشاكل الأساسية التي يعاني منها المواطن ولتحسين ظروف معيشته، ثم يليه قطاع الموارد المائية والري والذي لديه اهمية كبيرة بالنسبة للمنتخبين وهي من المشاكل الاساسية التي يعاني منها المواطن لتحسين ظروف معيشته ومرتبطة ارتباطا بالحياة اليومية للمواطن لأنه ضمن اولويات التي جاء بها المخطط البلدي للتنمية ، ثم يليه قطاع التربية والذي لديه اهمية كبيرة بالنسبة للمنتخبين وكذا السلطات الولائية الا أنه سجل عددا ضعيفا وهذا عائد لأسباب مالية وللتكلفة الكبيرة لهذا القطاع من خلال المدارس التي تشرف عليها وعلى تهيئتها ، ثم يليه قطاع البريد والمواصلات والاسواق الجوارية فان البلدية لم تستفد من أي مشروع خلال مجال الدراسة لأنه لا يشكل أولوية في المقترحات بالنسبة للمنتخبين المحليين وكذا السلطات الولائية.

اما بالنسبة لتأخر قطاع الاشغال العمومية وقطاع الموارد المائية رغم الاهمية الكبيرة لهذين القطاعين يعود لأسباب مالية لان القطاعين الأوليين يحتاجان الى موارد مالية كبيرة ونحن نعلم ان المخطط البلدي للتنمية يتأثر تأثيرا كبيراً بالسياسات الحكومية المتبعة فهو يمول تمويل كليا من ميزانية الدولة ويندرج في الموازنة العامة للدولة ضمن قطاع الانفاق والتجهيز ولضعف الموارد المالية لبلدية الحويطة فان عملية التنمية تتأثر تأثيرا كبيرا في جميع القطاعات من مخلفات السياسات الحكومية مما يؤثر سلبا على عملية التنمية في البلدية.

المطلب الثالث: النتائج

بناءا على تحليلنا للمعطيات والاحصائيات المتعلقة بالمخططات البلدية للتنمية ببلدية الحويطة توصلنا إلى النتائج التالية:

- يبقى دور البلدية هو اعداد برنامج ومخططات وانتظار الهيئات المركزية من أجل تمويلها، وتتم عملية التمويل بما يتماشى مع سياسة الحكومة؛
- انعدام المشاريع المنتجة للمداخيل مما يؤدي الى عدم تحقيق الاستقلالية في اتخاذ القرار مجال التنمية في بلدية الحويطة؛
- ان البلدية تعتمد اعتمادا كبيرا على الاعانات الخارجية لضعف مواردها المحلية؛
- الكفاءة الوظيفية للجهاز التنفيذي خصوصا المنتخبين المحليين ممثلي المواطن لها تأثير كبير على التنمية في البلدية وجود مشكلة عدم كفاية المخصصات المالية لأنها لا تغطي جميع الاقتراحات المقدمة من طرف البلدية؛
- انعدام القدرة التمويلية الذاتية لبلدية الحويطة؛
- مخططات البلدية للتنمية جاءت لتقديم الحد الأدنى من الخدمات للمواطنين، الصحة، التعليم، التطهير؛
- تضاعف المبالغ المالية المخصصة في هذا الإطار والزيادة في عدد الاقتراحات والمشاريع المسجلة في 2020-2023 يدل على كفاءة الجهاز التنفيذي المسير؛
- استكمال جزء كبير من المخططات في أجلها المحدد يدل على مدى حرص ومتابعة الجهاز التنفيذي من اجل تحقيق التنمية؛
- سعت المخططات البلدية للتنمية الى تحقيق التوازن داخل اقليم البلدية.

خلاصة الفصل الثاني:

ان بلدية الحوطة مازالت لم تصل الى مستويات كبيرة في مجال التنمية ولم تتمكن من بلوغ الأهداف المسطرة والمتمثلة في مختلف المتطلبات الاجتماعية للمواطنين، كما أن المخططات البلدية للتنمية التي استفادت منها البلدية خلال الفترة 2020–2023 شهدت العديد من التذبذبات بسبب ضعف التمويل المحلي، وكذلك تأثير السياسات الحكومية على مخططات البلدية خصوصا المقترحة منها لأنه يتم تأجيل بعض منها وبالرغم من ذلك شهدت البلدية تقم ملحوظ في عملية التنمية في السنتين 2020–2023 مما ساهم بشكل كبير في تطوير وتلبية حاجيات المواطنين تماشيا مع تجسيد مخططات البلدية للتنمية مع أمل أن تحقق التنمية المحلية في بلدية الحويطة.

الخاتمة

الرقابة المالية هي انعكاس لسياسة الدولة المالية وبالتالي هي تجسيد للأهداف السياسية والاقتصادية ككل، والعودة إلى الإطار النظري نجد أهمية الرقابة المالية عموما والرقابة السابقة بالخصوص وضرورة تطويرها، بحيث تساعد مساعدة عملية واعية على تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي حددتها الدولة.

حاولنا من خلال دراستنا اعطاء حوصلة شاملة حولة مساهمة الرقابة المالية في تحقيق التنمية المحلية بعد تزايد اهميتها في نظام الدولة، فالرقابة المالية ليست هدفا في حد ذاته لأن الهدف الفعلي هو القضاء على الآثار السلبية التي يتسبب فيها سوء التسيير والتنظيم وتبديد الاموال العمومية، مما يؤدي إلى عدم الاستخدام الرشيد للنفقات العمومية وبالتالي تعطل برامج الدولة ومؤسساتها وعدم تحقيقها لأهدافها، مما يؤثر على التوازنات الكبرى المالية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية و توصلنا ايضا إلى أن الرقابة المالية تعتبر المرآة العاكسة للواقع الاقتصادي والمالي للجماعات المحلية، اذ تعكس من خلال الرقابة على الأموال مدى كفاءتها وفعاليتها في ترشيد الإنفاق العام وتحسين تسيير الأموال العمومية من جهة وتحقيق التنمية المحلية من جهة اخرى ، حيث تمثل الرقابة على مالية البلدية الركيزة الأساسية لنشاطاتها فبدون رقابة لا يمكن للهيئات البلدية حماية ماليتها، ونظرا للأوضاع الاقتصادية المتأثرة بانهيار أسعار البترول والتي أثرت بشكل كبير على مالية البلدية، لهذا فمن الضروري تشديد الرقابة عليها من جهة الأداء والتسيير لأن رقابة وحماية المال العام وترشيده يعتبر من المسائل جوهرية

فالدولة سعت الى توفير العديد من الإمكانيات لجعل الإدارة المحلية (البلدية) قادرة على القيام بدورها في التنمية المحلية، سواء من ناحية التمويل بدعم البلديات بالمورد المالي، أو من الناحية التقنية بمساعدة البلديات في التخطيط للتنمية، أو من ناحية رقابية لجعلها تسير وفق المنهج القانوني المسطر من طرف الدولة .فالاهتمام بالبلديات من طرف الدولة مرده أساسا لإدراكها للمسؤولية الكبيرة والدور الهام الذي تقوم به البلدية في تحقيق التنمية المحلية، فالإدارة المحلية من خلال هياكلها المكلفة بالتنمية لها مسؤولية في تفعيل التنمية المحلية ، باعتبارها الإدارة الأقرب للمواطن وحلقة اتصال بين المواطن والجهات الرسمية لأنها ادرى باحتياجاتهم ومتطلباتهم.

خلاصة القول هو ان التنمية المحلية تحتاج الى تخطيط المحلي، والذي ينبغي أن يمر بالمراحل العلمية المحددة من الدراسة والإحصاء وتحديد المشاكل وترتيب الأولويات إلى وضع البدائل واختيار البديل وطرق وآليات التنفيذ ومراحل التنفيذ، وهذا كله يحتاج إلى جهاز محلي، منتخب ذو كفاءة عالية بمسائل التنمية .ونلاحظ مما سبق أن المخطط البلدي للتنمية يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية على

مستوى البلدية بصفة خاصة ، وعلى المستوى المحلي بصفة عامة ، وهذا من خلال ابراز الدور الكبير الذي تلعبه المجالس الشعبية البلدية باعتبارها المسير الإداري للمراقبة المحلي، وكذلك والحرص على تطبيق الإصلاحات والأخذ بعين الاعتبار المقترحات المطروحة عليهم خاصة في مجال التنمية والتنظيم ودور المواطنين على المستوى القاعدي في وضع وتنفيذ مختلف البرامج التنموية، وتبني كل الآفاق والتطلعات التي من شأنها تحقيق التنمية المحلية لتعزيز وتقوية التنمية الوطنية في إطار شامل ومتكامل من خلال دور رئيسي وفعال لرؤساء مجالس الشعبية البلدية لأداء وظائفهم التحكيم وصناعة القرار على مستوى الإقليم وتحقيق نجاعة تعود بصفة مباشرة على المواطنين.

اختبار الفرضيات:

– تؤكد الفرضية الأولى أن الرقابة المالية تهتم بتفادي الأخطاء وتصحيح العمليات المالية والالتزام بالقوانين؛

– تؤكد الفرضية الثانية أن التنمية المحلية عملية معقدة كما أنها ذات طبيعة ديناميكية؛

– تؤكد الفرضية الثالثة أن نجاح التنمية المحلية يرتبط بالمشاركة الفعالة للرقابة المالية.

النتائج المتوصل إليها:

- الرقابة المالية مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تتجهها وحدات الجهاز الإداري للدولة للمحافظة على الأموال العام؛
- للرقابة المالية أهمية كبيرة في صرف النفقات وتحصيل الإيرادات فهي تمثل تلخيص نهائي للعمليات ويتم من خلالها اكتشاف الأخطاء وأية انحرافات عن الخطط الموضوع؛
- يتم تحديد أنواع الرقابة المالية عدة أنواع وأشكال منها الرقابة خارجية ورقابة داخلية، والرقابة الإدارية، الرقابة السياسية، والرقابة القضائية الرقابة السابقة، الرقابة المرافقة، والرقابة اللاحق؛
- تعتبر التنمية المحلية القاعدة الأساسية لبناء التنمية الوطنية؛
- إن الرشادة في التنمية المحلية يعتمد على توفير الإمكانيات البشرية والمالية، لكن في الواقع هاته الإمكانيات التي تخصصها الدولة الجزائرية لإدارة التنمية المحلية غير كافية وغير مدروسة بدقة .

المقترحات والتوصيات:

- وضع وتشديد الرقابة على الأداء لمعرفة ان كانت النفقات تصرف في محلها وذلك لتجنب تضخيم الفواتير او عدم اكتمال المشاريع التي صرفت من أجلها النفقات؛
- تثمين الموارد المادية والبشرية للبلدية لتعزيز رقابة مالية فعالة؛
- إشراك المواطن في عملية التنمية المحلية؛
- تحسين عملية التوظيف والترقية.

قائمة المراجع

الكتب :

1. بسام عوض عبد الرحيم عياصرة الرقابة المالية في النظام الاقتصادي الاسلامي، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2010.
2. حمدي سليمان، الرقابة الادارية والمالية على الأجهزة الحكومية، مكتب الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن 1998.
3. عيسى أيوب الباروني الرقابة المالية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم الخلفاء الراشدين، منشورات الجمعية الاسلامية العالمية ليبيا، 1986
4. محمد جمال على الهلالي، الرقابة المالية، أسس وفعاليات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
5. محمد شاكر عصفور، أصول الميزانية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008.
6. محمد العموري، الرقابة على تنفيذ الموازنة، الموسوعة القانونية المتخصصة، المجلد السابع، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، 2011.
7. طارق الساطي، الرقابة المالية الخارجية العليا، رقابة ديوان المحاسبة، الامارات العربية المتحدة، 1982.

اطروحات دكتورة :

أسماء خليل، دور السياحة الجهوية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة، 2016/2015

ماجستير :

1. ماجد محمد سليم ابو هداف، تقويم وتطوير الاداء الرقابي لديوان الرقابة لمالية الادارية دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2006.
2. جمال برقي، أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002

مذكرات الماستر:

1. أحمد غيثاني، حمزة بلعلمي، أهمية الرقابة المالية في تنفيذ النفقات العمومية، دراسة حالة بالرقابة المالية لبلدية الأغواط، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2019/2018.
2. أسماء خليل، دور السياحة الجهوية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة دكتوراه، جامعة قالمة، 2016/2015

3. بشرى عز الدين، دور الرقابة في ترشيد النفقات العمومية، دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية بلدية السوقر ولاية تيارت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2019/2018.
4. بن الطيرش حسن، بعيط أبوبكر، الرقابة المالية واهميتها في ترشيد النفقات العامة، دراسة حالة المراقب المالي بولاية الأغواط، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2019/2018.
5. سعيدي سليمة، إدارة التنمية بين النظري والتطبيقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص الادارة العامة كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان الموسم الجامعي 2014-2015،
6. طيرش عطية، مقومات الملية للرقابة المالية، أسس وفعاليات، دراسة حالة ميزانية البلدية- رغاية الجزائر، مذكرة الماستر، جامعة الجزائر، 2018/2017.
7. غريبي محمد، تناح أبوبكر الصديق، الرقابة المالية في المراكز الادارية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2017/2016.

الملتقيات:

1. صرارمة عبد الوحي، الرقابة على الأموال العمومية كأداة لتحسين تسيير حكومي، مؤتمر علمي الدولي حول الآداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005
2. هزراشي طارق، لباز لمين، دراسة مقارنة لتمويل عجز الميزانية العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعين الملتقى الدولي الأول الإسلامي: الواقع والرهانات المستقبلية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، يومي23-24 فيفري 2011.
3. علي عدنان حاج، المصادر التنموية المتعددة في تحقيق التنمية في الجزائر، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول آليات تمويل برامج التنمية المحلية بين محدودية الموارد ورهانات التمويل الذاتي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 7نوفمبر2018.

مقالات :

موفق عبدالقادر، الرقابة المالية من منظور الاقتصاد الاسلامي الاقتصاديات المعاصرة، أبحاث اقتصادية وادارية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الخامس، جوان 2009

مواقع :

www.arabosai.orgitemplate.php?code=94

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الأغواط

دائرة عين ماضي

بلدية الحويطة

ميزانية البلدية

تأشيرة المراقب الميزانياتي

في يوم

رقم

السنة 2023

بطاقة رقم

بلدية الحويطة

الموضوع

نفقات (1) ✗

إقتصاد (2) 2 ✓

الباب	المادة	الرصيد القديم	قيمة العملية	الرصيد الجديد
230	23004	-	3 688 000,00	3 688 000,00

ملاحظة المصلحة

أخذ بالحساب للاعتمادات المالية المسجلة مسبقا إستنادا للمداولة رقم **23/19** مؤرخة في **24/05/2023**

قسم التجهيز السنة المالية **2023** الباب **230** أشغال جديدة

برنامج رقم PCD/23/04 تكملة إنجاز الإنارة العمومية بالشارع الرئيسي المزدوج باتجاه الأغواط

الحويطة في 04 جوان 2023

رئيس المجلس الشعبي البلدي

بلقاسم مجلد

(1) أشطب العبارات الغير مناسبة

وضعية الأشغال	ختم المؤسسة
أ ــ قسم خاص بالمقاولة	

المقـــــاولـــــة مؤسسة إينيقلوب للأشغال العمومية والبناء - رنان شعيب - الأغواط
العـــنـــــوان الأغواط
السجـــل التـجاري 19 أ 03/00-4636779 بتاريخ 2019/02/11.
التعريف الإحصـــائي 198803010130249
التعـــريف الجبائي 198803010130243
الحســـــاب البنكي 00600303030379203660 لدى بنك البركة وكالة الأغواط.
الـــزبـــــون بـلـديـــة الحويطة
عنـــوان العمـلية تكملة إنجاز الإنارة العمومية بالشارع الرئيسي المزدوج بإتجاه الأغواط
رقـــم العمـــلية N1.005.015.02.2003.000.003.23.028
موضوع الإتفـــاقية تكملة إنجاز الإنارة العمومية بالشارع الرئيسي المزدوج بإتجاه الأغواط
رقم الإتفـاقيـــــة 06 / 2023 المؤرخة في 2023/06/01
مبلغ الإتفاقية (دج) **3 687 371,07**

وضعية الأشغال رقم: 01 والنهائية

06 أوت 2023

وضعية موقوفة في:	المبـــلـــغ (دج)
مبلغ الأشغال الإجمالية بالرسوم	3 687 371,07
مجموع التسبيقات الجزافية	–
مجموع التسبيقات الأولية	–
المجموع (1)	3 687 371,07
القيمة الإجمالية للأشغال المنجزة (السابقة)	–
التسبيقات الجزافية المقبوضة	–
تسبيقات المواد الأولية المقبوضة	–
أخرى	–
المجموع (2)	-
المجموع الخام للوضعية (3)=(1)-(2)	3 687 371,07
مسترجعات التسديد	
تسبيقات جزافية	
أخرى	
المجموع (04)	-
المجموع الصافي للوضعية بالرسوم (5)=(3)-(4)	3 687 371,07
خصم الضمان 5% (6)	-
المبلغ الصافي الذي يدفع للمقاولة (7)=(5)-(6)	3 687 371,07

أقفلت هذه الوضعية بكل الرسوم عند مبلغ: ثلاثة ملايين وستمائة وسبعة وثمانون ألفا وثلاثمائة وواحد وسبعون دينارا وسبعة سنتيم.

استلمت من طرف المقاولة في: 09 أوت 2023
صاحب المشروع

حرر بالأغواط في: 06 أوت 2023
المقاول

صـاحب العمـل

الـمجلس الشعبي البلدي

ولاية الأغواط

بلدية الحويطة

RENNANE CHOUAIB

شبيل صادق

09 أوت 2023

10 أوت 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الأغواط
دائرة عين ماضي
بلدية الحويطة
الرقم 2023/04

أمر مصلحي لانطلاق الأشغال

المرجع: الاتفاقية رقم 2023/06 المؤرخة في 2023/06/01

.....

رقم العملية: N1.005.015.02.2003.000.003.23.028

نص العملية: تكملة إنجاز الإنارة العمومية بالشارع الرئيسي المزدوج باتجاه الأغواط

موضوع الاتفاقية : تكملة إنجاز الإنارة العمومية بالشارع الرئيسي المزدوج باتجاه الأغواط

مؤسسة الإنجاز: مؤسسة إنيقلوب (شعيب رنان)

المقر الاجتماعي : الأغواط

.....

- استنادا لأحكام المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر سنة 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.
- تطبيقا لبنود الاتفاقية رقم 2023/06 المؤرخة في 2023/06/01 لاسيما المادة 06 التي تحدد آجال إنجاز الأشغال بستين (60)) يوما .

إن السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي يأمر السيد شعيب رنان بالانطلاق في **تكملة إنجاز الإنارة العمومية بالشارع الرئيسي المزدوج باتجاه الأغواط** كما هو متعاقد عليه ابتداء من تاريخ التبليغ أدناه .

حرر بالحويطة في: 2023/06/11

.....

إطار مخصص للتبليغ

أنا الموقع أسفله السيد : " شعيب رنان " متصرف باسم ولحساب مؤسستي الكائن مقرها الاجتماعي بالأغواط

أشهد أنه بتاريخ 12 JUIN 2023 تم إبلاغي بمضمون الأمر المصلحي لانطلاق الأشغال رقم 2023/04 مؤرخ 2023/06/11 المتضمن الأمر بالشروع في تنفيذ الأشغال المتعاقد عليها طبقا للاتفاقية رقم 2023/06 المؤرخة في 2023/06/01 لإنجاز مشروع **تكملة إنجاز الإنارة العمومية بالشارع الرئيسي المزدوج باتجاه الأغواط**

ختم وإمضاء مسير المؤسسة

تابع لمحضر 2023/02 بتاريخ 2023/05/09

إقتراحات مشاريع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية للبلديات

الترتيب	عنـــوان العمليـــة	الغلاف المالي
01	إنجاز شبكة الصرف الصحي بحي 01 نوفمبر 1954 بالحويطة	1.500.000.00دج
02	إنجاز ساحة لعب بحي السلام ببلدية الحويطة	6.000.000.00دج
03	إيصال الماء للمسبح الشبه الأولمبي مع تصريف مياه المسبح بشبكة الصرف الصحي بالحويطة	
04	تهيئة مدرسة علالي محمد بن عمر بالحويطة	3.800.000.00دج
05	تزفيت شوارع حي السلام وحي 01 نوفمبر 1954 بطول 400 م ط بالحويطة	9.800.000.00دج
06	تركيب أطقم الشمسية لمدرسة علالي محمد بن عمر بالحويطة	
07	إنجاز موقف الحافلات بالشارع الرئيسي بالحويطة	
08	تكملة تهيئة المدخل الرئيسي بإتجاه الأغواط بالحويطة	
09	تهيئة مفترق الطرق مدخل الحويطة بإتجاه الأغواط والمدخل الحويطة بإتجاه عين ماضي وتاجرونة بالحويطة	
10	إقتناء آلات وعتاد النقل والتدخل CAMION NACELLE	10.800.000.00دج

الوضعية المادية و المالية لبرنامج دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية للجماعات المحلية لسنة 2023 موقوفة عند تاريخ 31/12/2023

بلدية الحويطة

عنوان العملية	رخصة الممنوحة	تاريخ تسجيل المشروع	مؤسسة الإنجاز	تاريخ الانطلاق ODS	الأجال التعاقدية	تاريخ الإستلام المؤقت أو النهائي للمشروع	مجموع الاستهلاك	الباقي للانجاز	نسبة الاستهلاك المالي	النسبة المادية	مغلقة	متبقية	طور انجاز	غ منطلقة	متوقفة
N1.005.015.02.2003.000.003.23.025 إنجاز الإنارة العمومية بحي محمد الصادق طالبي ببلدية الحويطة	3 699 000,00	15/05/2023	زنان شعيب	11/06/2023	60يوم	06/08/2023	3 698 452,24	547,76	99,99%	100%	X				
N1.005.015.02.2003.000.003.23.026 إنجاز ملعب رياضي جواري بالعشب الاصطناعي بحي المصالحة بالحويطة	8 285 000,00	15/05/2023	مزخرف الطاهر	11/06/2023	30يوم	11/07/2023	8 284 981,00	19,00	100,00%	100%	X				
N1.005.015.02.2003.000.003.23.027 إنجاز ساحة اللعب بحي محمد الصادق الطالبي بالحويطة	5 993 000,00	15/05/2023	حمية أحمد	11/06/2023	60يوم	16/07/2023	5 992 411,25	588,75	99,99%	100%	X				
N1.005.015.02.2003.000.003.23.028 تكملة إنجاز الإنارة العمومية بالشارع الرئيسي المزدوج باتجاه الأغواط	3 688 000,00	15/05/2023	زنان شعيب	11/06/2023	60يوم	06/08/2023	3 687 371,07	628,93	99,98%	100%	X				
N1.005.015.02.2003.000.003.23.029 تهيئة الساحة العمومية بحي السلام بالحويطة	3 797 000,00	15/05/2023	حمية أحمد	11/06/2023	75يوم	24/08/2023	3 796 927,80	72,20	100,00%	100%	X				
N1.005.015.02.2003.000.003.23.061 اقتناء شاحنة صهريج 06 م3 للمياه الصالحة للشرب	8 200 000,00	15/05/2023	ش ذ م م للخدمات العامة	2023/06/20	30يوم	17/08/2023	8 200 000,00	-	100,00%	100%	X				
N1.005.015.02.2003.000.003.23.120 تزفيت الشوارع بحي أول نوفمبر 1954 وحي محمد الصادق الطالبي على مسافة 600 م ط ببلدية الحويطة	12 474 000,00	18/06/2023	مؤسسة معيوف محمد للأشغال	/	45يوم	22/08/2023	12 250 828,00	223 172,00	98,21%	100%	X				
مجموع البلدية	46 136 000,00				-		45 910 971,36	225 028,64							

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الأغواط

دائرة عين ماضي

بلدية الحويطة

ميزانية البلدية

السنة	2	0	2	3
بطاقة رقم				
			0	2

تأشيرة المراقب الميزانياتي

في يوم 7 / 2023

رقم 441

بلدية الحويطة

المراقب الميزانياتي المساعد

السيد [illegible] محمد

وزارة المالية
الوظيفة الميزانياتية
لدى بلدية الأغواط
التاريخ : 04 JUIN 2023
المراقب الوارك
الرقم :

الموضوع

نفقات (1) 1 ✓

إقتصاص (2) ~~2~~

الباب	المادة	الرصيد القديم	قيمة العملية	الرصيد الجديد
230	23004	3 688 000,00	3 687 371,07	628,93

ملاحظة المصلحة

الإلتزام بالنفقة الخاصة بتكملة إنجاز الإنارة العمومية بالشارع الرئيسي المزدوج باتجاه الأغواط

قسم التجهيز السنة المالية 2023 الباب 230 أشغال جديدة

برنامج رقم PCD/23/04 تكملة إنجاز الإنارة العمومية بالشارع الرئيسي المزدوج باتجاه الأغواط

الحويطة في 04 جوان 2023

رئيس المجلس الشعبي البلدي

بلقاسم مجلد

دائرة عين ماضي
الجمهورية الديمقراطية الشعبية
01
بلدية الحويطة

(1) أشطب العبارات الغير مناسبة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايــة الأغــواط
دائــرة عين ماضي
بلديــة الحويطــة

الحالة المادية والمالية لمشاريع المخطط البلدي للتنمية الموقوفة إلى غاية 31/12/2022

الرقم	نص ورقم العلمية	سنة التسجيل	رخصة البرنامج	مبلغ الإلتزام	مقاولة الإنجاز	تاريخ لإصدار الأمر ببداية الأشغال	مدة الإنجاز	النفقات إلى غاية 31/12/2021	نفقات السنة الحالية	الإستهلاك الكلي	الرصيد المتبقى من الغلاف	النسبة المادية	النسبة المالية	ملاحظات
1	إنجاز الإنارة العمومية بمصابيح LED لحي 01 نوفمبر 1954 بلدية الحويطة NE.5.793.2.262.236.20.02	2022	600 000,00	599 936,00	يحي رخرور	24/04/2022	10أيام	0	599 936,00	599 936,00	64,00	100%	99,99%	عملية مغلقة
2	تعبيد شوارع بحي أول نوفمبر وحي السلام على مسافة 900 م ط NE.5.793.1.262.236.20.02	2022	12 495 000,00	12 296 446,37	SARL SOTRAP ROUT	04/05/2022	60يوم	0	12 355 125,00	12 355 125,00	139 875,00	100%	98,88%	عملية مغلقة
3	إعادة تهيئة بالمدرسة الإبتدائية علالي محمد بالحويطة NE.5.691.3.262.236.21.01	2022	818 000,00	787 795,61	إبراهيم الخليل الأخضري	04/05/2022	25يوم	0	787 795,61	787 795,61	30 204,39	100%	96,31%	عملية مغلقة
4	تهيئة حي السلام وحي 01 نوفمبر 1954 الشطر الأول NE.5.793.1.262.236.21.02	2022	2 391 000,00	2 390 197,78	SARL GTES	24/04/2022	45يوم	0	2 390 197,78	2 390 197,78	802,22	100%	99,97%	عملية مغلقة
5	تهيئة المدخل الرئيسي للحويطة باتجاه عين ماضي وتاجرونة NE.5.793.1.262.236.21.01	2022	3 096 000,00	3 095 190,00	دهوب فريد	24/04/2022	45يوم	0	3 095 190,00	3 095 190,00	810,00	100%	99,97%	عملية مغلقة
6	إنجاز الإنارة العمومية بمصابيح LED للمدخل الرئيسي للحويطة باتجاه عين ماضي وتاجرونة NE.5.793.2.262.236.22.01	2022	1 886 000,00	1 820 636,33	يحي رخرور	24/04/2022	07أيام	0	1 820 636,33	1 820 636,33	65 363,67	100%	96,53%	عملية مغلقة
7	دراسة ومتابعة وإنجاز المصلحة البيومترية + قاعة الأرشيف ببلدية الحويطة NE.5.891.4.262.236.20.01	2022	11 497 000,00	11 395 164,06	قوجال محمد لمين	15/05/2022	06أشهر	0	11 492 176,55	11 492 176,55	4 823,45	100%	99,96%	عملية مغلقة
المجمـــوع الكلي			32 783 000,00	32 385 366,15	-		-	-	32 541 057,27	32 541 057,27	241 942,73		99,26%	

حرر بالحويطة في 31/12/2022

ANNEXE 2 ملحق

Rappel Decision n° 05/2023

wilaya LAGHOUAT

COMMUNE DE EL HOUITA

ولاية الاغواط
مديرية المالية
بلدية الحويطة
الرقابة
الميزانياتية
لولاية الأغواط

(الأرقام بـ 10^3 DA)

N°et intitulé de l'opération	Crédits de paiement الاعتمادات المدرجة			الجدول الزمني Echéancier			N° et date de décision de subvention
	CP à libérer	Cumul CP libérés	CP restant à	inscription	démarrage	achèvement	
رقم وعنوان العملية	الدفع المتبقي	مجموع الدفعة	الدفعة المتبقية	التسجيل	الانطلاق	الاستكمال	الرقم وتاريخ مقرر الإعانة
N.1.005.015.02.2003.000.003.23.025 انجاز الانارة العمومية بحي محمد الصادق طالبي ببلدية الحويطة	3,699	3,699	0	05/2023	05/2023	07/2023	مقرر رقم 05 بتاريخ 15ماي 2023
N.1.005.015.02.2003.000.003.23.026 انجازملعب رياضي جواري بالعشب الاصطناعي بحي المصالحة بالحويطة	8,285	8,285	0	05/2023	05/2023	06/2023	مقرر رقم 05 بتاريخ 15ماي 2023
N.1.005.015.02.2003.000.003.23.027 انجازساحة اللعب بحي محمد الصادق الطالبي بالحويطة	5,993	5,993	0	05/2023	05/2023	07/2023	مقرر رقم 05 بتاريخ 15ماي 2023
N.1.005.015.02.2003.000.003.23.028 تكملة إنجاز الانارة العمومية بالشارع الرئيسي المزدوج باتجاه الاغواط	3,688	3,688	0	05/2023	05/2023	07/2023	مقرر رقم 05 بتاريخ 15ماي 2023
N.1.005.015.02.2003.000.003.23.029 تهيئة الساحة العمومية بحي السلام بالحويطة	3,797	3,797	0	05/2023	05/2023	07/2023	مقرر رقم 05 بتاريخ 15ماي 2023
N.1.005.015.02.2003.000.003.23.061 إقتناء شاحنة صهريج 06 م 3 للمياه الصالحة للشرب	8,200	8,200	0	05/2023	05/2023	06/2023	مقرر رقم 05 بتاريخ 15ماي 2023
TOTAL GENERAL	33,662	33,662	0,000				